من الميثاق الوطني اللبناني إلى الجلاء

١٩٣٨ - ١٩٤٦

د. عصام كمال خليفة
أحد أساتذة التاريخ في الجامعة اللبنانية

د. عِصام كمال خليفة
أحد أساتذة التاريخ في الجامعة اللبنانية

مِنَ الميثاق الوطني اللبناني إلى الجلاء

١٩٣٨ - ١٩٤٦

بيروت ١٩٩٨

إهـداء

إلى الزعماء الوطنيّين الكبار رياض الصلح وحميد فرنجيّـة ويوسـف السَّودا، أبرز أبطال الميثاق والاستقلال والجلاء.

وبمناسـبة مـرور خمسـين سنة على إطلاق فكـرة إنشـاء الجامعـة اللبنانيّة إبّان مؤتمر الأونسكو في بيروت (١٩٤٨).

تحيّة احترام ووفاء.

المؤلّف.

مقدّمة

يمرّ لبنان الدولة والمجتمع والاقتصاد والثقافة والتربية بظروف استثنائيّة. فالدولة منتقَصَة السيادة،، والمجتمع يعاني من استمرار مأساة التهجير، وتزايد البطالة، وتفاقم الفقر. والاقتصاد يترنّح تحت وطأة الديون الداخليّة والخارجيّة التي بلغت حدّاً خطيراً. والثقافة والتربية تعانيان أزمات عميقة على مستوى المدرسة والجامعة، في ظلّ غياب الفكر السياسيّ السّاعي الى وضع الحلول المناسبة والتي تستطيع مواجهة تحدّيات المستقبل.

لقد كان الميثاق الوطنيّ الذي جمع الأغلبيّة الساحقة من نخب الطوائف والأحزاب، حول عقد سياسيّ اجتماعيّ يؤكّد على استقلال الدولة اللبنانيّة وسيادتها ووحدتها ضمن حدودها الدوليّة، وفي إطار التحالف مع بيئتها العربيّة، في أساس انتصار اللبنانيّين في معركتَي الاستقلال والجلاء.

ويبدو أنّ الذين عملوا لإلغاء استقلال لبنان الدولة، انطلقوا من التشكيك بالميثاق، وعملوا وسع امكاناتهم لتشويه هذا الانجاز الاستثنائيّ في تاريخنا المعاصر.

من هنا محاولتنا، في البحث الأوّل، للعودة الى الأصول التاريخيّة لتبيان المضمون الحقيقيّ للميثاق الوطنيّ، وتوضيح معانيه وأبعاده الإيجابيّة.

وفي البحث الثاني حاولنا أن نوضح الدَّور البارز للسياسة البريطانيّة، من خلال سبيرز، في معركة الاستقلال عام ١٩٤٣.

وفي البحث الثالث سلّطنا بعض الضوء على شخصيّة استثنائيّة في تاريخنا المعاصر - حميد فرنجيّة - والدَّور الذي لعبه في معركة الجلاء عام ١٩٤٦.

وهكذا يبدو أن ثمّة ترابط عميق بين الوحدة الوطنيّة وبين تحصين الاستقلال وانجاز الجلاء، وتحقيق الديمقراطيّة بمضامينها المتكاملة. فعسى أن نأخذ العِبَر من هذه الوقائع فنعمل يداً واحدةً لتعميق وحدتنا اللبنانية، ولكي نستحقّ نعمة الاستقلال والجلاء من جديد.

حدتون في ١٥ شباط ١٩٩٨

عصام خليفة

البحث الأوّل:

أضواء جديدة على الميثاق الوطنيّ اللبناني*

لقد وُضعت الأبحاث المعمّقة والدراسات الأكاديميّة حول الميثاق الوطني اللبنانيّ (من أبرزها كتاب د. باسم الجسر: ميثاق ١٩٤٣ لماذا كان؟ وهل سقط، دار النهار، ١٩٧٨). وتكاد تجمع هذه الأبحاث والدراسات على أن الدور الحاسم في قيام هذا الميثاق يعود الى الرئيسَين بشارة الخوري ورياض الصلح، قائدَي معركة الاستقلال عام ١٩٤٣.

ومنذ اندلاع الحروب اللبنانية، عام ١٩٧٥، كان مطلب تغيير "الميثاق الوطنيّ" هو من أبرز المطالب التي طرحتها أغلب الأطراف المشاركة في القتال.

ثمة نقطتان نودّ التوقّف عندهما:

- الأولى: ما هو "الميثاق الوطني" من الوجهة التاريخيّة؟
- الثانية: هل يجب أن نطوّر هذا الميثاق؟ وبأيّ اتّجاه؟

أوّلاً: ما هو "الميثاق الوطنيّ" من الوجهة التاريخيّة؟

كان قيام دولة لبنان الكبير، الذي أعلن في أول أيلول ١٩٢٠، يواجه خللاً بنيوياً واضحاً يتمثّل بوجود أغلبيّة إسلاميّة واسعة تعارض الانضمام الى هذه الدولة. وبمجمل التقارير المرسلة الى الكي دورسه، من قبل المسؤولين الفرنسيين في سوريا ولبنان، تشير الى أن الأكثرية العظمى من المسلمين تؤمن بضرورة إبقاء سورية موحّدةً ومستقلّة، كما ان أغلب الصحف والمجلاّت التي تعكس وجهة النظر الاسلامية الغالبة توضح الأسباب الداعية الى هذا الموقف. وفي عام ١٩٢٦ اجتمع أغلب الوجهاء المسلمين في نادي جمعيّة المقاصد الخيريّة وتمّ الاتفاق بالإجماع على رفض الإجابة على أسئلة اللجنة النيابيّة المكلّفة بوضع الدستور "لأنّ الأمّة الإسلاميّة لا تقرّ بلبنان الكبير". وفي جلسة ١٩ أيار ١٩٢٦، عند مناقشة الدستور، تحفظ النواب خالد شهاب وخير الدين عدرة وصبحي حيدر وعمر الداعوق وعمر بيهم على الدستور وطالبوا بالاتّحاد مع سوريا. وبين ١٩٢٧ و١٩٣٦، عُقدت عدة مؤتمرات في مدن لبنانية وسوريّة، شارك فيها سياسيّون مسلمون، طالبوا فيها بالوحدة السورية وبالاستقلال. لكن مع بداية عام ١٩٣٧ تراجعت الدعوات الاسلاميّة الرافضة للإنضمام للدولة اللبنانيّة، وبدلاً من الاستمرار في رفع شعار الوحدة مع سوريا أصبح المطلب الاسلامي السائد: التنسيق مع الأشقّاء العرب من ضمن الكيان اللبناني. وهذا ما أبرزته مذكرة المجلس الاسلامي - الذي كان يرأسه سليم علي سلام - الى وزير الخارجية

الفرنسية، في ٢ حزيران ١٩٣٧.

فبعد إبداء الارتياح لقاعدة ٦ و٦ مكرّر التي وردت في معاهدة ١٩٣٦، تأمل المذكرة "استفادة البقاع وعكار وجبل عامل (وهي مناطق محرومة) من خيرات الدولة. وفي ضوء تحقيق المساواة، فالمسلمون يعتبرون أن بالإمكان التكيّف مع النظام السياسيّ الجديد"[1].

هذا الموقف للأغلبيّة الإسلاميّة من الدولة اللبنانية يمكن تفسيره من خلال عوامل مختلفة. منها العامل الديني، إذ اعتُبر مشروع لبنان كبير -كما طرحته أغلبية القيادات المسيحيّة- مشروعاً مسيحيّاً. وهناك السبب الاقتصادي حيث كانت الضرائب المفروضة على متصرّفية جبل لبنان أقلّ من تلك المفروضة على الملحقات، وكذلك قضية غبن المسلمين في وظائف الدولة الجديدة ومسألة حرمان المناطق الاسلاميّة من المكاسب والمشاريع، إضافةً الى ترابط مصالح البرجوازيّة الاسلاميّة في المدن مع الداخل السوري، وسيطرة سلطات الانتداب على الأوقاف، وتغلغل الرساميل والسلع الغربيّة الى المنطقة، الأمر الذي أدّى الى تراجع المهن المحليّة بالاضافة الى قضايا النقد وغيرها.

ثم هناك السبب السياسي وهو يتجسّد برفض أغلبيّة النخب الاسلامية مبدأ التجزئة وواقع الاستعمار الفرنسي. وقد عكست جريدة "بيروت" الصادرة في ٢٨ تموز ١٩٣٦ ما يجول في أغلب الأوساط الاسلاميّة عندما قالت: "ولو فرضنا وحافظنا على الوضع الحاضر بحدوده التي ينصّ

عليها الدستور اللبناني، فإن نصف سكّان الجمهوريّة اللبنانيّة غير راضٍ عن وطنه، يخنق في صدره حبّ هذا الوطن ويعلّم أولاده كراهيته، ويقول لهم انهم غرباء فيه وان وطنهم الحقيقي يمتدّ إلى أبعد من لبنان ويجتاز هذه الحدود إلى ما وراءها حيث يرفرف عَلَمٌ جميل له قدسيّته وجماله وتاريخه وجهاده (العَلَم السوريّ)". ثم إن بعض الأوساط الاسلاميّة تصوّرت أن استقلال لبنان عن سوريا يجعله فريسةً مستمرّة في يد الأوروبي. كما يشكّل انفصاله مدخلاً لتسويغ قيام الكيان الصهيونيّ في فلسطين لاحقاً(٢).

هكذا إذن كان التيّار الاسلاميّ الغالب في لبنان يدعو لضمّ لبنان - أو على الأقلّ المناطق الملحقة بلبنان عام ١٩٢٠ - إلى سوريا الطبيعيّة. فماذا كان موقف أغلبيّة النخب المسيحيّة عامة والمارونية بوجه خاص منذ ١٩١٨ حتى أواخر الثلاثينات؟

بين ١٩١٨ و١٩٢٠، كان هناك خمسة تيارات رئيسيّة في أوساط النخب المسيحيّة:

- أقلّية تدعو لوحدة سوريا في ظلّ الانتداب الفرنسي (وتتمثل في اللجنة المركزية السورية التي ترأسها شكري غانم).
- أقلّية دعت للإنضمام للحكم الفيصلي، وقد شارك قادتُها في الحكومة الفيصليّة الأولى (اسكندر عمّون...) وفي المؤتمر السوري (رشيد نفاع، جورج حرفوش، يوسف نمور، وديع أبو رزق وتوفيق مفرّج)، كما شارك البعض الآخر في النشاط الاعلامي والثقافي (ابراهيم النجار، حبيب اسطفان، يوسف الحويّك).
- أقليّة ضئيلة دعت الى لبنان الصغير المسيحي.
- تيّار غير قليل دعا إلى قيام لبنان الكبير مع حماية الدول الكبرى من جهة، وفي إطار من العلاقات الودية مع الداخل العربي وبخاصة سوريا (ومن روّاد هذا التيار حزب الاتحاد اللبناني وأبرز زعمائه في هذه المرحلة يوسف السودا وأنطون الجميّل، والرابطة اللبنانية في باريس ومن أبرز قادتها خيرالله خيرالله وعباس البجّاني، مع أعضاء من مجلس الإدارة - وبخاصة الذين اعتقلهم الفرنسيون عام ١٩٢٠ - وبعض المثقفين...) من جهة أخرى.
- يبقى التيّار الغالب في الأوساط المسيحيّة، وهو الذي نادى بقيام لبنان الكبير -بحدوده التاريخية- مع طلب الحماية الفرنسية. ومن أبرز قادة هذا التيار البطريركية المارونية وأعضاء من مجلس الإدارة وحزب النهضة اللبنانية بزعامة نعوم مكرزل وبعض الوجهاء والأعيان المسيحيين من رجال دين ودنيا.

هذا التيّار الأخير استفاد من التطورات التي حصلت على صعيد العلاقات الفرنسية - الفيصلية (رفض التفاهم مع فرنسا بعدما عقد اتفاق فيصل - كليمنصو)، وقد تمكّن هذا التيّار - بدعم من الفاتيكان والقوى الدينية والعسكرية في باريس - من تحقيق هدفه، فكان أن أعلَن غورو قيام

لبنان الكبير عام ١٩٢٠.

بعد ذلك كان التيّار الغالب في الوسط المسيحي موالياً للإنتداب الفرنسي، باعتبار أن السلطات الفرنسية كانت الضامن الأساسي لاستمرار بقاء الدولة اللبنانية الناشئة بمواجهة المشاريع الوحدويّة السوريّة والعربيّة. بيد أن هناك تياراً مسيحياً تزايد قوةً مع الوقت ربط بين ولائه للدولة النائشة ورفضه لاستمرار الانتداب الفرنسي، إذ طالب بقيام حكم وطني لبناني يحلّ مكان سلطات الانتداب، وانفتح على الحركة الوطنية في سوريا. ومن قادة هذا التيّار ميشال زكور ويوسف السودا ويوسف الخازن، مع الإشارة أيضاً الى توتّر العلاقات بين البطريركية المارونية وبعض الدوائر الفرنسية. إضافة الى ذلك، تبلورت في هذه المرحلة مجموعة حركات سياسية لا طائفية كالحزب الديمقراطي وحزب المحافظين وحزب الاستقلال الجمهوري (ومن مبادئه: الاستقلال، التقدّم، الديمقراطية وعروبة لبنان)، فضلاً عن نشاط الأحزاب العقائدية (كالحزب الشيوعي والحزب القومي السوري وعصبة العمل القومي) وبدء التنظيمات النقابية، وقد ترافق كل ذلك مع تصاعد في موقف الصحافة الداعية للاستقلال والوحدة الوطنية (الراية مع يوسف السودا، المعرض مع ميشال زكور، الأحرار مع خليل كسيب، النهار مع جبران تويني، الأرز مع يوسف الخازن). ويوجز بعض الباحثين الشعارات والمبادئ التي أبرزها هذا التيار بالنقاط التالية:

- احترام الحياة الدستورية والديمقراطية.
- رفض الطائفية والدعوة الى الوطنية.

- المصالح المشتركة بين لبنان وسوريا.
- عروبة لبنان.
- الدفاع عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية - الوطنية[٣].

هذا هو الإطار الذي رافق نشوء الميثاق الوطني. ولكن قبل التطرّق الى عرض هذا الميثاق، علينا أن نشير الى استدراك أساسيّ يتعلّق بتيّارات الطوائف في الداخل، وبالسياسة الفرنسيّة إزاء لبنان.

إن كلامنا على التيارات في الوسط الاسلامي لا يجب أن يحملنا على تجاهل الخصوصيّات داخل كل من الطوائف السنيّة والشيعيّة والدرزيّة. فبالنسبة للدروز كان هناك تيّار واضح يدعو للبنان الكبير المستقل أو المتعاون مع فرنسا، كما ان موقف نسبة غير قليلة من أوساط الشيعة تحوّلت من الدعوة للإنضمام للداخل السوري الى الدفاع عن الدولة اللبنانيّة الناشئة.

وبموازاة ذلك، كان موقف نخب واسعة من الطائفة المسيحيّة الأورثوذكسيّة - وهم في الأغلب من سكان المدن - يدعو للإنضمام للوحدة السورية، ويتخوف من طموحات بعض القيادات المارونيّة.

على صعيد آخر، لا يجب تجاهل تأثير السياسات الفرنسية على الموقف داخل الطوائف وبين الطوائف. وإذا كان من الصعب علينا في هذه العجالة تتبّع تطوّر هذه السياسات، إلا أنها بشكل عام كانت تعتمد على الأقليات في دعم توجّهاتها وبخاصة على المسيحيين والعلويين والدروز. وفي هذا السياق نسجّل ما قال De Caix وهو من أبرز الخبراء الفرنسيين في

شؤون المنطقة في هذه الفترة:

"إن الأقليات الطائفية في سوريا هي بالنسبة لنا مثل المليون أوروبي في افريقيا، الذين يدعموننا ويسمحون لنا بالاستمرار هناك. فهم يوافقون على الانتداب وتشكيل حكومة موالية سهلة التحريك، بينما تبدو حكومة سورية موحدة مؤلفة من القوميّين، أقل ما يمكن السيطرة عليها وأشدّ ما يمكن مواجهتها"(٤).

كما انّ أريستيد بريان أوضح نظرة التيّار الغالب في السياسة الفرنسيّة إزاء لبنان: "... هذا البلد المسيحي الذي يلبس ثوب ثقافتنا والذي أخذ دائماً موقفاً موالياً لنا دون أي أفكار خلفيّة، مثّل باستمرار وتقليدياً نفوذنا في الشرق، فيجب علينا وتحت كل الظروف، أن لا نسمح بإغراقه في بحر المسلمين الذين يحيطون به. وفي تنظيم الانتداب يجب علينا أن نبقي على لبنان، مواجهاً لسوريا مواجهةَ النِّدّ للندّ ورغم صغر أراضيه يجب علينا إبقاؤه في وضع متساوٍ معها"(٥).

إن علاقة لبنان بالبيئة المحيطة بقيت مسألة نقاش في الدوائر المقرِّرة للسياسة الفرنسية في الشرق الأدنى، إلى أن كانت معاهدة ١٩٣٦ بين سوريا وفرنسا، وبين لبنان وفرنسا، وقد تأكد مع مشروعَي هاتين المعاهدتين مبدأ الاستقلال السياسي للكيان اللبناني عن الداخل السوري.

ما هو الميثاق الوطنيّ اللبنانيّ؟

ثمة نظريّات عديدة في هذا المجال أبرزها ما كتب المؤرخ يوسف ابراهيم يزبك(٦)، وقد تبنّاه د. إدمون رباط ود. باسم الجسر ومؤرِّخون آخرون. مبادئ الميثاق الوطني - غير المكتوب - تُختصر بالنقاط التالية:

١ - إن لبنان جمهوريّة مستقلّة، ذات استقلال تام. وهو سيّد نفسه، لا تقيِّده أي معاهدة أو اتفاق مع أي من الدول.

٢ - إن لبنان ذو وجه عربيّ، ولغته هي العربيّة، وهو جزء لا يتجزّأ من العالم العربي، له طابع خاص. وهو، على عروبته، لا يجوز له أن يقطع الصلات الثقافيّة التي أقامها مع الغرب التي كانت سبباً في تقدّمه.

٣ - إنّ دَور لبنان هو في تعاونه مع الدول العربية، ودخوله في الأسرة العربية بعد أن تعترف الدول العربية باستقلاله وبكيانه وبحدوده الراهنة. وعليه أن يحافظ على توازن في علاقاته مع جميع الدول العربية، بدون تفضيل ولا تفريق.

٤ - يُراعى في توزيع الوظائف الحكوميّة، العدل بين الطوائف. أما بالنسبة للوظائف الفنيّة فتؤخذ الكفاءة بعين الاعتبار.

أمّا نحن، فنزعم أن الميثاق الوطنيّ يعود للعام ١٩٣٨. وقد توصلنا الى هذا الرأي من خلال اطّلاعنا على أرشيف المرحوم يوسف السودا.

عدد الوثائق المتعلّقة بالميثاق الوطني - والتي تمكّنّا من الاطلاع عليها- هي ٢٨ وثيقة، عدد صفحاتها ٤١، بخط اليد، والغالبية مطبوع على الآلة الكاتبة.

وانطلاقاً من تحليل مبسّط لهذه الوثائق، نستنتج عدة أمور، من أبرزها:

١ - ظروف وحيثيّات عقد الميثاق: "رأى فريق من المفكّرين اللبنانيين المؤمنين بحقهم بالحياة في بلادهم موفوري الكرامة والرزق والحرية على اختلاف الطوائف والمناطق أن حالة لبنان قد بلغت من البؤس والقلق حداً يفضي تجاوزه الى الهلاك، وان الضرر نازل بالجميع على السواء، وإن التفريق في الوطن الواحد بين محمّديين ومسيحيّين وإثارة المناظرات حول الفينيقية والعروبة إنّما هي في الواقع وسيلة يستعملونها لتمزيق الشعب وإضعافه، وحجة يستغلّونها لقتل الاستقلال وتمكين الاستعمار وإفقار البلاد. وإن حراجة المواقف تستدعي إعمال النظر البعيد لتوحيد الجهود والأهداف على قواعد عامة توثق العمل المجدي بين الوطنيين المخلصين جميعاً لما فيه خير بلادهم، بمعزل عن التحزبات والنعرات والشخصيات وهوى الوظيفة".

وتعرض وثيقة أخرى الأسباب الموجبة "لوضع الميثاق الوطني" على النحو التالي:

"لما كانت حالة البلاد بلغت من البؤس والقلق حدّاً يفضي تجاوزه الى

الهلاك.

ولما كان الضرر لاحقاً بالجميع على السواء.

ولما كان التباعد بين الطوائف والمذاهب والاختلاف في الأهداف العامة وسيلة لقتل الاستقلال وتمكين الاستعمار.

ولما كانت حراجة الموقف تستدعي العناية المعجّلة وتوحيد الجهود في موقف يقرب الشقة بين الوطنيين المخلصين من جميع الطوائف والطبقات في لبنان.

وباعتبار أن الكيان اللبنانيّ في حدوده الحاليّة مسألة مفروغ منها محلياً ودولياً.

وباعتبار أن لبنان في لغته وأنسابه وتقاليده مرتبط المصلحة والثقافة والميول مع الدول العربية المجاورة.

وباعتبار أن الاستقلال الذي كان اسمياً على عهد الانتداب يظلّ إسمياً في ظلّ المعاهدة اذا لم يعمل اللبنانيون على ما يكفل تنفيذ ذلك الاستقلال صادقاً، غير لاهين بالقشور عن اللباب."

٢ - الإطار الزمني والمكاني للاجتماعات: لقد عقدت الاجتماعات في منزل الاستاذ يوسف السودا وكان أولها في ١٠ آذار سنة ١٩٣٨ وآخرها في ٦ أيار سنة ١٩٣٨.

٣ – الشخصيّات التي وقّعت على الميثاق والشخصيّات المؤيِّدة له:

تتضمّن الوثائق – موضوع الدرس – نوعين من الأسماء. منها تلك الموقّعة على مضمون الميثاق وعددها ٢٧ (مع العلم أن وثيقة مطبوعة على الآلة الكاتبة تذكر أن أسماء الموقّعين ٣٠ ما عدا أسماء أخرى لا يمكن قراءة إمضاءاتها). لكننا نميل الى الاعتقاد ان الوثيقة الأصلية هي تلك الموقّعة يوم الجمعة في ١٨ آذار ١٩٣٨ الساعة التاسعة مساءً (طولها ١١,٥ سم، عرضها ٧,٥ سنتم، وهي مرفقة.

أما الأسماء فهي، على وجه التقريب لا الدقّة: سليم ادريس، نسيب البربير، رفيق البراج، الياس بعقليني، صلاح بيهم، عبدالله الحاج، يوسف السودا، يوسف الحويّك، الياس الخوري، تقي الدين الصلح، نجيب الصايغ، عفيف الطيبي، محمد طبّارة، الياس عاد، عادل عسيران، زهير عسيران، توفيق يوسف عواد، قيصر الجميّل، بناي عقل، ميشال عقل، ملحم غرز الدين، حسن اللادقي، محمد عمر منيمنة، حبيب كيروز، محمد خير الدين النويري، أنيس نجا، د. قرانوح.

أما الشخصيات المؤيِّدة لهذا الميثاق – أو الموافقة عليه – والتي نجد أسماء بعضها على وثائق الاجتماعات المتعدِّدة، فهي بالتراتب الأبجدي: د. سليم ادريس، د. رئيف أبي اللمع، د. الياس بعقليني، د. نسيب البربير، رفيق البراج، صلاح بيهم، حسن البحصلي، نهاد بويز، قيصر الجميّل، يوسف الحويك، عبدالله الحاج، محمد علي حمادة، أسعد حريز، جميل الخازن، د. مصطفى الخالدي، د. الياس الخوري، يوسف خوام، أحمد

الداعوق، د. فوزي الداعوق، أحمد الرواس، حبيب ربيز، د. محمود طبّارة، د. الياس عاد، عادل عسيران، زهير عسيران، محمد عيتاني، ابراهيم عواد، توفيق يوسف عواد، بناي عقل، ميشال عقل، ملحم غرز الدين، خليل عكروش، خير الدين فاخوري، يوسف فرنسيس، الدكتور قرانوح، حبيب كيروز، حسن اللادقي، عبدالله لحود، رشيد لحود، محمد عمر منيمنة، محيي الدين محمصاني، نصيف مجدلاني، نصري المعلوف، د. محمد خير النويري، أنيس نجا.

٤ – عيّنة من المواقف حول العلاقة بين لبنان وسوريا:

تورد إحدى الوثائق خلاصة عن المناقشات حول موضوع العلاقة بين لبنان وسوريا:

"تدارسنا الوضع بكلّ إخلاص وحسن نيّة ونظرنا الى مختلف الآراء. فرأي يقول إن بيننا وبين سوريا روابط لا يجوز فصمها، من اللغة، إلى الجوار، إلى المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة. وإن لبنان الكبير توسّع على حساب سوريا بضمّ طرابلس وعكار والبقاع وبيروت وصيدا وجبل عامل، فمن العدل أن يرجع الى سوريا ما سُلخ عنها، وان لبنان ضيّق على نشاط أبنائه، فإذا اتّحد بسوريا ينفتح في وجهه مجال أرحب.

ورأي يجيب أن استقلال لبنان لا يعني قطع الصلات بل يزيدها في تعاون وثيق لما فيه مصلحة الفريقين. وان الأراضي التي ضُمَّت الى لبنان لم تقتطع من سوريا. لأنّ سوريا لم تكن دولةً مستقلة تشمل تلك المدن والسهول. فسوريا كانت ولايات تركية مقسمة ثلاث ولايات: حلب،

بيروت، دمشق، وعلى كل ولاية والٍ تركي. وان معاهدة لوزان في ٢٤/٨/١٩٢٣ بين تركيا والحلفاء هي التي سلخت عن الامبراطورية العثمانية هذه الولايات الثلاث وغيرها في افريقيا وأوروبا. وان الحلفاء قسموا بينهم أراضي المشرق فكانت الحجاز والعراق وفلسطين والأردن وسوريا ولبنان. فلا العراق انتُزع ملكه من سوريا، ولا الحجاز ولا فلسطين ولا الأردن ولا لبنان. وان ضيق الرقعة لا يحول دون استقلال البلد، وإلا لما بقي في العالم دول صغيرة وبعضها أصغر من لبنان. فضلاً عن أن اللبناني اعتاد من قديم الزمان أن يكون العالمان مجالاً لنشاطه. وان اللغة العربية لغة لبنان، عمل اللبنانيون في خدمتها طوال القرنين الأخيرين".

وتورد وثيقة أخرى ما توصّل اليه المجتمعون حول العلاقة بين لبنان وسائر الدول العربية - بما فيها سوريا - وذلك بتاريخ ٢٢ نيسان ١٩٣٨:

أقرّ المجتمعون الموقّعون فيه في منزل الأستاذ السودا يوم الجمعة ٢٢ نيسان ١٩٣٨ الساعة التاسعة مساءً الصيغة التالية للبند الثالث من الميثاق الوطنيّ اللبناني:

"تمكين الصلة بين لبنان والدول العربية في اتجاه حلف يضمن له ولهذه الدول الاستقلال التام والانعاش الاقتصادي كل في دائرة كيانه الخاص".

على أن تبقى المواد التسع الباقية على ما وردت.

٥ - مضمون الميثاق:

تبرز الوثائق عدة نسخ للميثاق الوطني اللبناني، أهمها إثنتان: واحدة موقّعة في ١٨ آذار ١٩٣٨[٧]، وثانية موقّعة في ٦ أيلول من نفس العام. وسنعرض الوثيقتين، تاركين للقارئ أن يقارن بينهما، مسجّلين أن الوثيقة الثانية، ربّما تكون النصّ النهائي للميثاق:

الميثاق الوطنيّ اللبنانيّ

أولاً: استقلال لبنان التام في حدوده الحاضرة وحكمه الوطنيّ.

ثانياً: توثيق عرى الإخاء والالفة بين أبناء لبنان على اختلاف الطوائف والمناطق.

ثالثاً: تمكين الصلة بين لبنان والدول العربية في اتجاه حلف يضمن له ولهذه الدول الاستقلال التام والانعاش الاقتصادي، كل في دائرة كيانه الخاص.

رابعاً: المساواة بين اللبنانيين على قاعدة العدل والكفاءة.

خامساً: اللغة العربية وحدها هي لغة البلاد الرسمية.

سادساً: توحيد الثقافة القوميّة وجعل التعليم البدائي إجبارياً ومجاناً وتعميم منهاج للتدريس تشرف الحكومة على تنفيذه في المؤسّسات على اختلافها.

سابعاً: تحقيق استعمال الحريات الدستورية: حرية الصحافة، حرية

الاجتماع، حرية الجمعيّات والأحزاب.

ثامناً: العمل على إلغاء الامتيازات لتسري شرعة البلاد على سكانها سواء.

تاسعاً: العناية بتنظيم التشريع والقضاء والادارة، والاهتمام بالشؤون العمرانية والاقتصادية أخصّها المصيف والمشتى والسياحة، وتنشيط المنتجات والمعامل الوطنية وصيانة الآثار.

عاشراً: الاهتمام بالمهاجرة، والبطالة، والشبيبة، والعامل، والفلاح، والتاجر، والموظف، وقوى الأمن.

بيروت في ٦ أيلول سنة ١٩٣٨.

٦ – لجنة الميثاق الوطني اللبناني: تنظيمها وبعض نشاطها.

وفي الاجتماع المعقود في ٢٢ نيسان سنة ١٩٣٨ عهد المجتمعون الى لجنة منهم بوضع النظام الداخلي ووكلوا اليها نشر الميثاق وتنظيم العمل في سبيل تحقيقه.

وهذه أسماء أعضاء اللجنة بحسب حروف الهجاء: الدكتور سليم ادريس، الاساتذة: يوسف السودا، نجيب الصايغ، تقي الدين الصلح، توفيق يوسف عواد، نصري المعلوف، محمد عمر منيمنة.

وقد اجتمعت اللجنة في مكتب الاستاذ السودا يوم الأربعاء الواقع في ٤ أيار سنة ١٩٣٨ ووضعت النظام المرفق.

وقرّرت اللجنة بداية أعمالها باسم "لجنة الميثاق الوطنيّ اللبناني".

وعقد الموقّعون فيه اجتماعاً عاماً بتاريخه في المكان ذاته، ووافقوا على ما تقدّم وثبتوا اللجنة ذاتها ومنحوها ثقتهم.

الجمعة ٦ أيار ١٩٣٨

الموافق عيد الشهداء.

وقد باشرت اللجنة تنفيذ ما طُلب منها، فتوصّلت الى النظام التالي:

لجنة الميثاق الوطنيّ اللبناني

– النظام –

الفصل الأول: مركز – انضمام – اشتراك

١ – مركز اللجنة بيروت.

٢ – شروط الانضمام أن يكون المنضمّ لبنانياً، حسن السلوك والسمعة، بالغاً سنّ الثامنة عشر على الأقل، غير محكوم عليه بحكم يخلّ بالشرف.

٣ – المنضمّون مشتركون ومؤيّدون.

٤ – يُشترط في المشتركين أن تقبلهم اللجنة بناءً على طلب منهم بكفالة مشتركين سابقين.

٥ – قيمة الاشتراك السنوي ست ليرات لبنانية ورقاً وتُعتبر الأشهر الباقية من سنة ١٩٣٨ كاملة وما يدفعه المشترك زيادة يُحسب تبرّعاً.

٦ – ليس على المؤيّدين واجب مالي، فإذا دفعوا شيئاً عُدَّ تبرعاً.

الفصل الثاني: الإدارة

٧ - جمعية المؤسسين: تنتخب اللجنة من سبعة أعضاء بين المشتركين.

٨ - تقرر اللجنة ضمّ من ترى إليها من المشتركين أعضاء في اللجنة ومساعدين.

٩ - تنتخب اللجنة من أعضائها مكتباً مؤلفاً من خمسة أعضاء.

١٠ - تعنى اللجنة بنشر هذا "الميثاق" وتنظيم العمل في سبيل تحقيقه.

١١ - للمكتب في الأمور الطارئة صلاحية اللجنة على أن يبلغها ما اتخذ من تدابير في أول جلسة تعقد.

١٢ - اللجنة تضع اللوائح الداخلية ولها فيها وفي هذا النظام حق التفسير والتعديل.

الفصل الثالث: الانضمام في الملحقات

١٣ - تعين اللجنة مراسلاً وجابياً في كل محلة وجد فيها أكثر من خمسة عشر منضمّاً الى "الميثاق".

الفصل الرابع: الجمعيّة العموميّة

١٤ - تدعو اللجنة المشتركين الى اجتماع عام يُعقد خلال كانون الأول سنة ١٩٣٨ لتطلعهم على ما قامت به من أعمال.

١٥ - للجمعيّة العموميّة رسم خاصّ تحدِّده اللجنة.

استمرّت لجنة الميثاق الوطني في عقد الاجتماعات الدورية على مدى الشهور اللاحقة. ويبدو أنّ وزير الداخليّة في تلك الفترة وربما بتوجيه من سلطات الانتداب انزعج من هذه الاجتماعات، فأرسل في ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٨ مذكرة ينبّه الاستاذ يوسف السودا الى ضرورة التوقّف عن عقد هذه الاجتماعات لأنّها تخالف قانون الاجتماعات العموميّة. فكان ردّ يوسف السودا ورفاقه على مستويَين:

- تقديم مذكرة قانونية مؤرخة في ١٩٣٨/١١/٢٢ تفنّد مذكرة وزير الداخلية على المستوى القانوني من جهة وعلى المستوى الوطنيّ من جهة أخرى. ومن جملة ما ورد فيها: "... كنّا نأمل بعد اطلاع الحكومة والمسؤولين في لبنان على ما تمّ في ذلك الاجتماع من توحيد الرأي حول لبنان وتوثيق عرى الإخاء بين الطوائف والمناطق على اختلافها أن يكون كتاب الحكومة اللبنانية كتاب شكر وتهنئة وتنشيط الى المجتمعين لما في هذا الاجتماع من تقوية للحكم الوطنيّ اللبناني وتأمين الراحة بين أبناء البلاد وفي جميع المناطق اللبنانية..." -

تقديم مذكرة ثانية في ١٩٣٨/١٢/٢ تبلغ وزارة الداخلية أن الجبهة القوميّة - التي كانت هيئة معترفاً بها من الحكومة - تريد استعمال اسم "حزب الميثاق الوطني اللبناني".

في ١٩٣٨/١٢/٦ أرسل وزير الداخلية مذكرة تحت رقم ٤١٣٤ جاء فيها:

"حضرة الاستاذ المحامي يوسف بك السودا رئيس الجبهة القوميّة المحترم،

أخذنا علماً بما تضمنه استدعاؤكم المؤرخ في ٣ كانون الأول سنة ١٩٣٨، ولا ترى هذه الوزارة مانعاً من أن تستعمل الجبهة القوميّة في ما خصّ الميثاق المرفق اسم "حزب الميثاق الوطني اللبناني" واقبلوا احترامي.

وزير الداخلية

خليل كسيب".

حزب الميثاق هذا قام بتحرّكات ومهرجانات شعبيّة في مختلف المناطق اللبنانيّة منادياً بالمبادئ التي تمّ الاتفاق عليها، وقد لاقت قيادته استقبالات حارّة من مختلف فئات الشعب اللبناني، الأمر الذي أوجد تيّاراً وطنياً سيكون له، فيما بعد، الأثر الحاسم عام ١٩٤٣.

وبموازاة ذلك قدّم هذا الحزب عدة مذكّرات منها الى الحكومة (على سبيل المثال المذكرة المؤرخة في ١٨ نيسان ١٩٤١) وإلى الجنرال دانتز المفوَض السامي في نفس الفترة، وفيها دفاع عن استقلال الدولة اللبنانية ووحدة لبنان ومرتكزات صِلات لبنان بجيرانه.

هذا هو الميثاق الوطني اللبناني في رأينا كباحثين في مجال التاريخ اللبناني. لقد وُقّع عام ١٩٣٨ واستمرّ تأثيره على المستوى السياسي والشعبي حتى المرحلة اللاحقة. وما كتبه الباحثون يوسف ابراهيم يزبك، كمال الحاج، إدمون رباط، إميل بدران، إميل البستاني، جوزف مغيزل، جورج ديب، أنطوان عازار، مسعود ضاهر، أنطوان مسرّة، وباسم الجسر، وربما غيرهم الكثر، عن

أن الميثاق الوطني هو ذاك الذي حصل نتيجة اجتماعات بين رياض الصلح والشيخ بشارة الخوري، نعتبره تطبيقاً لخطّ الميثاق الوطنيّ الأول وترجمةً سياسيّة له. بمعنى آخر، نعتبره "الصيغة" السياسية التي تمّ فيها تقاسم النفوذ في السلطة من أجل نيل الاستقلال. وهكذا، فالميثاق الوطني هو وليد العام ١٩٣٨، وهو الذي رسّخ أسُس الدولة اللبنانية وجسّد وحدة الإرادة الوطنيّة.

بينما اتفاق عام ١٩٤٣ هو صيغة سياسيّة تمّ فيها التفاهم على كيفية توزّع المناصب بين ممثّلي الطوائف في هذه الدولة. والفرق، على ما أعتقد، أساسيّ، بين الأصل الذي هو الاتّفاق على قيام الدولة اللبنانيّة والتفاهم على مرتكزاتها وسياستها الداخلية الاقليمية والدوليّة، وبين الفرع الذي هو تقاسم المسؤوليات والوظائف في هذه الدولة، وعرض البيان الوزاري الذي يوجه عمل حكومة ١٩٤٣.

ثانياً: هل يجب أن نطوّر الميثاق الوطني؟ وبأيّ اتّجاه؟

إن الشعوب التي تواجه كوارث كبرى - كالحروب الداخلية الطاحنة - يجب أن تنكبّ على نُظُمها ومؤسَّساتها الداخلية لتُعيد النظر فيها على ضوء ما تستنبطه من عِبَر هذه الكوارث. ونحن اللبنانيّين يجدر بنا قبل غيرنا ان نسلك هذا المسار.

١ - من المؤكد أن هناك خللاً داخلياً يسمح للقوى الدوليّة والإقليميّة أن

تدخّل في وضعنا. فكانت الحرب المركّبة في أسبابها وأحداثها وتفاعلاتها.

٢ - ومن المؤكد أن هذا الخلل يتناول بُنية السلطة السياسيّة وطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي السائد.

٣ - ومن المؤكد، حسب رأينا، أن ثمة جدليّة الداخل والخارج التي بدون فهمها بعمق لا يمكن أن نفهم الحروب اللبنانية. ونعني بالخارج مسألة تقاسم النفوذ بين الجبّارين في لبنان والمنطقة، وإرادة العدوّ الصهيوني في انهيار الدولة اللبنانية ليسيطر على مياه الليطاني وحرمون، ويوطّن الفلسطينيين ويفكّك المجتمع الى كانتونات، والخلل الحاصل في النظام الاقليمي العربي الذي سمح للدول العربية المختلفة - وبخاصة سوريا - أن تتدخل على نحو واسع في الوضع اللبناني الداخلي.

هل ان الميثاق الوطني اللبناني هو سبب كارثتنا - على الصعيد الداخلي؟ - أم ان الصيغة الطائفيّة والذين طبّقوها هم السبب؟ نحن نبادر الى الجواب بأن الاحتمال الثاني هو الأقرب الى الحقيقة. فالفكر السياسي الذي حكم الدولة منذ الاستقلال حتى اليوم كان يقوم على التقليد والاستسلام، لا على المجابهة والخلق والطموح؛ على الكسل والعجز والتراخي والتواكل، لا على الكفاح والمواجهة والعمل الدؤوب. ثقافة تقوم على الفوريّة والحماس والانفعال والارتجال والأمنيات، بدلاً من أن تقوم على التخطيط والعلم والمنهجيّة. ثقافة تبقي على التخلّف والتبعيّة بدلاً من أن تخوض غمار

التنمية وتحقق الاستقلال. ثقافة تعزز روح المكاسب الفرديّة السريعة عن طريق الغشّ أو الاحتيال أو الرشوة أو التهرّب من الضرائب أو التهريب، بدلاً من الثقافة التي تؤمّن ازدهار كلّ المجتمع واستمرارَه على المدى البعيد.

إنّ ما يجب إدانته، وتالياً تغييرُه، هو الصيغة التي لم تعدل بين المناطق والطوائف والمواطنين. هذه الصيغة التي بنت مزرعةً وشركةً تجارية ولم تبنِ وطناً. الصيغة التي لم تبنِ مدرسة وجامعة على مستوى العصر، ولم تبنِ جيشاً يساهم في عمليّة الإنماء ويدافع عن حدود الوطن. هذه الصيغة التي لم تؤمّن المستشفى الحكوميّ المجانيّ، ولم تنجز مشاريع الشرب والرّي والطرق والكهرباء لكل المناطق. هذه الصيغة التي لم تدعم الزراعة والصناعة الوطنيّة، ولم تعزّز العلم والبحث العلميّ والفنّ والثقافة. هذه الصيغة لم تؤمّن الضمانات الاجتماعيّة للعمّال والفلاحين، ولم تنجز أيّ إصلاح زراعي يعيد النظر بتوزيع الملكيّات، ولم تَحُلْ دون الهجرة من الريف الى المدن أو الى الخارج.

إن لائحة الاتهام ضد الصيغة، أي ضدّ النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، هي لائحة طويلة تتطلّب الكثير من الأبحاث. لكنّ السؤال يدور حول الميثاق الوطنيّ، وليس حول الصيغة. من هنا فإنّي أقدّم قراءتي لهذا الميثاق الوطني، معتبراً أنّ مرتكزاته الأساسيّة لا تزال تصلح الآن منطلقاً لإعادة بناء لبنان، اللهم إذا فهم بالافق الذي نعرضه.

إن قراءة متأنّية للميثاق الوطني تحملنا على إيراد النقاط التالية انطلاقاً من نصّه:

١ – أكّد الميثاق على الاستقلال التام للبنان ضمن حدوده الكاملة والتي نص عليها الدستور. وهذا الاستقلال هو عمليّة تاريخيّة مستمرّة، ويُفترض:

أ – وجود حكم وطنيّ يرتكز على مصلحة الوطن ويعمل، من خلال موقعه في السلطة السياسيّة، على تعميق الإخاء والألفة بين جميع أبناء الطوائف والمناطق، أي تحقيق ديناميّة التكامل والتلاقي بين الانتماءات الطوائفيّة والمناطقيّة مع الانتماء للوطن اللبناني.

ب– استقلالية هذا الحكم عن كل تبعيّة أو ارتهان للخارج.

٢ – تأكيد التكامل والترابط في مسألة الهويّة بين اللبنانيّة والعروبة. فقد أوجد الميثاق مخرجاً لهذه المسألة من خلال بُعدَين:

أ – البُعد الثقافي: ويتمّ باعتماد اللغة العربية لغةً رسميّة. كما يتمّ بالتربية والتنشئة الوطنية، العمل، ضمن أفق تاريخي، من أجل توحيد الثقافة انطلاقاً من تنوّع ينابيعها الطوائفيّة المختلفة. وهذا التوحيد ليس قسرياً أو لحساب دِين أو مذهب على حساب دين أو مذهب آخر، بقدر ما هو تلاقي كل الثقافات ضمن بوتقة اللبننة – العروبة التي هي مشروع حرية واحترام لحقوق الانسان وعقلانيّة وديمقراطية لا يقتصر طموحها على الرقعة الجغرافيّة للبنان، بل تسعى لإعطاء نموذجها الى المنطقة العربيّة بأسرها، وربّما إلى العالَم بأسره.

ب– البُعد السياسيّ الاقتصادي: وهذا يتمّ من خلال التحالف الاستراتيجي بين لبنان والدول العربية كافة – وسوريا في طليعتها – وذلك بما يضمن للبنان ولهذه الدول الاستقلال التام والانعاش الاقتصادي والاجتماعي.

٣ – الانتقال من التوافق الطوائفي الى الدولة والمجتمع والثقافة الديمقراطية والعلمانية. فقد أكّد الميثاق الوطنيّ على:

أ – المساواة بين اللبنانيين كمواطنين على قاعدة الكفاءة والعدل.

ب– الغاء كل أشكال الامتيازات السياسيّة والثقافيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة وغيرها، ووضع التشريعات العامّة من قِبَل الدولة، وإنشاء المؤسّسات القادرة على خدمة كل المواطنين بالتساوي.

ج –تأمين حرية الصحافة والاجتماع وتعدّد الأحزاب. إذن، تأمين التعدّدية بالمعنى السياسي الحديث للكلمة.

د – إلزامية التعليم ومجانيّته من قِبَل الدولة.

هـ– تعميم مناهج تربوية تشرف عليها الدولة، بحيث تُربّى الناشئة على أولوية الولاء الوطنيّ، وفي إطار احترام الخصوصيّات الجزئيّة للطوائف والمناطق.

٤ – أكّد الميثاق الوطني على تأمين الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية من خلال:

أ – توزيع الدخل على جميع اللبنانيين بالعدالة والمساواة.

ب– الاهتمام بالمشاريع العمرانية والاقتصادية (في مجالات الزراعة

والصناعة وتشجيع الانتاج الوطني على كافة المستويات).

ج - الاهتمام بطاقة المهاجرين، وبالآثار، والسياحة والاصطياف، والعمل على ربطها بإنماء الوطن والمواطن.

د - الاهتمام بإيجاد العمل للعاطلين عنه والدفاع عن حقوق العمّال والفلاّحين في مواجهة كل أشكال القهر والاستغلال، وإيلاء الشبيبة والجيش الاهتمام والتشجيع اللازمين.

إذن، هدف الميثاق الوطني هو الوصول الى الديمقراطية الوطنية العلمانية انطلاقاً من التعدّدية الطوائفيّة.

لكن الصيغة - أو تقاسم السلطة - بين الذين زعموا أنهم يمثّلون الطوائف هي التي كانت في طليعة وصول الوطن الى الكارثة.

هل يمكن أن ينهض الوطن رغم هول الفرز السكاني والخسائر البشرية والمادية؟ ومَن هي القوى الاجتماعيّة القادرة أن تواجه آليّة التمركز على أساس الطائفة/الاقليم؟

إنّ انتفاضة الشعب اللبناني وإضرابه العام والمظاهرات التي أنزلت ٥٠٠ ألف مواطن الى الشارع (بين ٥ و٩ تشرين الثاني ١٩٨٧) بقيادة الاتّحاد العمّالي العام والمؤتمر الوطني النقابي العام هي البوصلة التي حدّدت الخطّ التاريخيّ لخلاص شعبنا. ولا بدّ لهذا الشعب، بعد مقاومته العنيدة خلال ٢٠ سنة، أن ينتصر على الكارثة.

الهوامش

* بحث صدر في مجلّة المنبر، عدد خاص عن الميثاق الوطنيّ - أيار ١٩٨٨.

(١) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسيّة:
E - Levant, Syrie - Liban, V 503, pp. 11-16.

(٢) من مقال لراشد طبّارة في جريدة الحقيقة، العدد ١١٣٨.

(٣) يمكن مراجعة كتاب د. باسم الجسر: **ميثاق ١٩٤٣ لماذا كان؟ وهل سقط؟** دار النهار، ١٩٧٨.

(٤) أرشيف الخارجية الفرنسيّة، A.E. - E-Levant, Syrie-Liban, V200, p. 48.

(٥) المصدر السابق، مجلد ٣٥، ص ٣١٧-٣٢٠.

(٦) مجلة الأسبوع العربي، ١٩٦٠/٩/١٢.

(٧) راجع الوثائق الملحقة.

وثيقة ١

المطالب الوطنية اللبنانية

اولاً: استقلال لبنان التام في حدوده الحاضرة وكيانه الجمهوري وحكمه الوطني.

ثانياً: تمكين الصلات بين لبنان والدول العربية المجاورة في اتجاه حلف يضمن لكل منهم في دائرة كيانه الاستقلال التام والانفصال الاقتصادي الى حد الا[illegible] و[illegible] الفرنسي

ثالثاً: اقامة المساواة بين اللبنانيين على قاعدة العدل والكفاءة لا على اساس الطائفية

رابعاً: توحيد الثقافة القومية بايجاب التعليم الابتدائي مجاناً وتعميم مناهج للتدريس تشرف الحكومة على تنفيذه في المدارس على اختلافها

خامساً: اللغة العربية وحدها هي لغة البلاد الرسمية

سادساً: تحقيق الحريات العامة: حرية الصحافة وحرية الاجتماع وحق الجمعيات والاحزاب

سابعاً: الغاء الامتيازات الاجنبية والمحاكم المختلطة ومساواة الجميع امام القانون بين وطنيين واجانب في الا[illegible] والضرائب والرسوم والعوائد

ثامناً: العناية بالشؤون الزراعية والاقتصادية

و[illegible] المنتجات في المعامل الوطنية وحماية الانتاج

تاسعاً: الاهتمام بالهجرة والبطالة والشبيبة والعامل والفلاح والتاجر والموظف وذوي الحاجة.

اقر المجتمعون المجتمعون في منزل الاستاذ يوسف السودا هذا المنهاج يوم الجمعة الواقع في ١٨ اذار ١٩٣٨ الساعة التاسعة مساء

الطبيب [illegible]

الدكتور [illegible] [illegible]

حبيب [illegible]

[illegible]

الدكتور [illegible]

الدكتور [illegible]

الدكتور [illegible]

المحامي [illegible]

[illegible]

وثيقة ٢

الميثاق الوطني اللبناني

لما كانت حالة البلاد يلغت من البوس والقلق حدا يخشي تجاوزه الى الهلاك

ولما كان الشر لاحقا بالجميع على السواء

ولما كان التباعد بين الطوائف والمذاهب والاعتلاف في الاهداف العامة وسيلة لقتل الاستقلال وتمكين الاستعمار

ولما كانت خرابة البوقف تستدعي العناية العجلة وتوحيد الجهود في ميثاق يقرب الثقة بين الوطنيين المخلصين من جميع الطوائف والطبقات في لبنان

وباعتبار ان الكيان اللبناني في حدوده الحالية مسالة مفروغ منها محليا ودوليا

وباعتبار ان لبنان من اللغة والتقاليد بشرط المسالمة والثقافة والميول مع الدول العربية المجاورة

وباعتبار ان الاستقلال الذي كان اسميا في عهد الانتداب يظل اسميا في ظل المعاهدة اذا لم يعمل اللبنانيون على ما يكفل تنفيذ ذلك الاستقلال صادقا غير لاهين بالقشور عن اللباب

لهذه الاسباب

يرى المنضمون الى " الميثاق الوطني اللبناني " ان يوحدوا الراى العام على الاسس الاتية

١ ـ استقلال لبنان التام في حكمه الوطني

٢ ـ دخول لبنان جمعية الامم وجعل المعاهدة الافرنسية اللبنانية وسيلة لتحقيق الاستقلال الفعلي

٣ ـ العمل في ما لا يمس علاقات لبنان بفرنسا على تمكين الصلة بينه وبين الدول العربية المجاورة في اتجاه حلف يضمن لكل من المتعاقدين في دائرة كيانه الخاص الاستقلال التام والانتعاش الاقتصادي والكرامة القومية

٤ ـ اقامة المساواة بين اللبنانيين على قاعدة العدل والكفاءة لا على اساس الطائفية مع مراعاة شعور ابناء البلاد في تطبيق هذا المبدا

٥ ـ توحيد الثقافة القومية بايجاب التعليم البدائي مجانا وتعميم منهاج للتدريس تشرف الحكومة على تنفيذه في المؤسسات على اختلافها

٦ ـ جعل اللغة العربية وحدها لغة رسمية

٧ ـ تحقيق استعمال الحريات كاملة حرية الصحافة . حرية الاجتماع . حرية الجمعيات والاحزاب . والغاء القوانين المقيدة لتلك الحريات

٨ ـ الغاء الامتيازات الاجنبية والمحاكم المختلطة ومساواة الجميع امام القانون بين وطنيين واجانب في الاشتراع والضرائب والرسوم والعوائد

٩ ـ العناية بالشؤون العمرانية والاقتصادية وتنشيط المنتجات والمعامل الوطنية وصيانة الاثار

١٠ ـ الاهتمام بالمهاجرين والشبيبة والعامل والفلاح والتاجر والموظف والعاطلين والقوى المسلحة

وثيقة ٣

وفي الاجتماع المعقود في ٢٢ نيسان سنة ١٩٣٨ عهد المجتمعون الى لجنة منهم بوضع النظام الداخلي ووكلوا اليها نشر الميثاق وتنظيم العمل في سبيل تحقيقه .

وهذه اسماء اللجنة بحسب حروف الهجاء الدكتور سليم ادريس ، الاساتذة يوسف السودا ، نجيب الصايغ ، تقي الدين الصلح ، توفيق يوسف عواد ، نصري المعلوف ، محمد عمر منيمنه

وقد اجتمعت اللجنة في مكتب الاستاذ السودا يوم الاربعاء الواقع في ٤ ايار سنة ١٩٣٨ ووضعت النظام المرفق .

وقررت اللجنة بداية اعمالها باسم " لجنة الميثاق الوطني اللبناني "

وعقد الموقعون فيه اجتماعا عاما بتاريخه في المكان ذاته ووافقوا على ما تقدم

البحث الثاني:

مدخل حول دَور الجنرال سبيرز في معركة استقلال لبنان*

كان المشرق، خاصة خلال القرنين الأخيرين، يدور في شرك سياسات القوى العظمى كليّةً وبثبات أكثر من أيّ جزء آخر من العالم غير الغربي. ولقد تركت هذه التجربة السياسيّة المميزة والمتواصلة من جيل لآخر، بصماتها على الأعمال والمواقف السياسيّة الشرق أوسطيّة. ولقد أطلق الباحثون مصطلح المسألة الشرقيّة على عمليّة الصراع الذي امتدّ منذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالميّة الأولى من أجل السيطرة والنفوذ أو تفكيك الدولة العثمانيّة. وبعد انهيار هذه الدولة استمرّت المسألةالشرقيّة، ولكن بشكل آخر حيث تمّ الانتقال من تعدّديّة الصراع إلى ثنائيّة المستعمِر والمستعمَر. في هذا السياق يمكن أن نلاحظ أن الشرق الأوسط هو من أكثر الأنظمة الديبلوماسيّة تدويلاً واختلافاً. فالقوى الدوليّة تتسابق على النفوذ، في هذه المنطقة، من أجل تأمين مصالحها ومن أجل مبدأ التنافس أيضاً. ونادراً ما كانت قوّة بمفردها تملك القدرة على فرض إرادتها بشكل شامل(١).

أوّلاً: أهميّة المشرق في إطار الاستراتيجيّة البريطانيّة الشاملة إبّان الحرب العالميّة الثانية:

إذا كان صحيحاً أن الأهميّة الاستراتيجيّة لبلدٍ ما، كما يقول زين زين، هي قيمة هذا البلد ونفعه بالنسبة إلى أغراض الدول العظمى ومطامحها الاقتصاديّة والسياسيّة والعسكريّة(٢)، فإن لبنان خاصة ومنطقة الشرق الأدنى بشكل عام شكّلت منطقة بالغة الأهميّة بحيث حملت مترنيخ على القول "لبنان هذا البلد الهام". وتأكيداً لهذه الحقيقة، جاء في جريدة التايمز اللندنيّة(٣): "إن مجرى الحرب بأكمله قد أظهر لنا بوضوح أهمية الشرق الأوسط بالنسبة إلى المصالح البريطانية، وفضلاً عن هذا فإننا قد تعلّمنا أن بلدان المشرق، ولاسيما لبنان، من أعظم المناطق الحيويّة، فإن أهميتها بالنسبة إلينا لا تقتصر على كونها مناطق تقع على خطوط مواصلاتنا إلى الشرق، ولكن أصبح من الواضح جداً أنّه لو تمركزت قوة جوية كبيرة لأعدائنا من قاذفات قنابل في الجبال المنيعة الواقعة بين سلسلتَي جبال لبنان الغربيّة منهما والشرقيّة، مع جميع امكانات تحصينها تحصيناً قوياً، تستطيع السيطرة فوراً على قناة السويس، وعلى حقول البترول في كركوك وخطوط الأنابيب.."(٤).

بالنسبة لبريطانيا، فقد ركّزت قواعد ثابتة في سياستها واستراتيجيتها تجاه المنطقة، إذ لا يسعها أن تنظر بارتياح إلى محاولات أيّة دولة أخرى النفوذ إلى هذه المناطق واستخدامها قواعد للإضرار بالمصالح البريطانيّة في الشرق. وفي طليعة هذه المصالح تأمين النفط الذي كان مصدراً للتنافس بين

فرنسا وانجلترا. لقد اعتبرت بريطانيا الشرق الأوسط جسراً بين آسيا وافريقيا وطريقاً بين البحر المتوسّط والمحيط الهنديّ. ويجب أن يتأمّن لها في هذه المنطقة كل المصالح والمركز الاستراتيجي الممتاز(٥).

وبعد اندلاع الحرب العالميّة الثانية، أولَت بريطانيا الأهمية القصوى لإحكام سيطرتها على الشرق الأوسط. وكان من أبرز أهدافها إحكام الحصار الاقتصادي برمّته على المحور الذي أخذ توسعه يتصاعد في أوروبا. وقد اعتبرت رئاسة الأركان الانجليزية أن الحصار النفطي يساهم بإيقاع الهزيمة بألمانيا وإيطاليا، وفي هذا السياق اعتبرت بريطانيا أن إمكانية ألمانيا الحربية نفسها ستهبط من خلال النقص في النفط، وحالما تنفذ المخزونات الأوليّة، وإن أمكن تحطيم منشآت الانتاج الصناعي، فإن المواقع العسكرية الألمانية ستشل بشكل كبير وستتناقص قوّتها الضاربة بالتدريج. وفي نفس المعنى فإن ويفل **Wavell**، القائد البريطاني في الشرق الأوسط، توصّل الى استنتاج مشابه، فقد كتب(٦):

١ - النفط، الشحن، القوة البحرية هي مفاتيح هذه الحرب وهي مترابطة مع بعضها البعض. فالقوة الجويّة والقوة البحرية لا يمكنهما أن تشتغلا بغير النفط. والنفط عدا كميات محدودة جداً لا يمكن جلبه إلى أماكنه بغير الشحن، والشحن يتطلّب حماية القوة البحرية والقوة الجوية.

٢ - لدى (بريطانيا) حرية الوصول إلى أماكن تجهيز النفط في العالم، وهي تمتلك معظم وسائل الشحن، ولديها القوة البحرية، ولديها أعظم قوة

جوية. وبالمقابل، فإن ألمانيا تعاني النقص في النفط ولا تملك حرية الوصول إليه. من هنا فإن السيطرة على مصادر النفط في الشرق الأوسط يمكن أن تشكّل غنيمة ثمينة لقوى المحور، لاسيما وأن إيطاليا كانت تنوي الحلول مكان بريطانيا وفرنسا في المشرق، ومن جهتها فقد أيّدت ألمانيا الكفاح العربي ضد الحلفاء وأعلنت تأييدها لاستقلال العرب في تشرين الأول ١٩٤٠، وحاول غروبا وأوتوفون هنتيخ إقامة علاقات وثيقة مع القوميّين العرب. وقد ذكر سبيرز في توضيح وضعه تعليقاً على كتاب Catroux: "لقد كانت أهمية المشرق كبيرة جداً. لم نشعر بقرب الهزيمة أمام الألمان إلا مع قصف الطائرات الألمانيّة لفرقنا في سوريا. تلك الفرق التي كانت تتحرّك لضرب العصيان في العراق. وكان يدعم الألمان بالأسلحة جماعة فيشي. وفي حال سيطرة الألمان على الشرق فهذا يعني احتمال الاتصال بينهم وبين اليابانيين، ويعني أيضاً قطع طرق الدعم للروس وعزل تركيا وخسارة النفط"(٧).

وعليه، فإنّ بريطانيا اعتبرت أن إحكام قبضتها على المنطقة يساهم في قطع خطوط التموين على العدوّ ويحمي مصالحها في السويس والخليج خاصة. وبرغم تباين الآراء في القيادة البريطانية بين مخفّف من وطأة نفوذ المحور في سوريا إذا حصل وبين محذِر منه كماريشال الجوتدر الذي أعلن "أن امتلاك قوى المحور لسوريا سيمكّنهم من الحصول على سيطرة جوية تامة في الشرق الأوسط"(٨). برغم ذلك، فقد ساهمت التطوّرات في المنطقة، وبخاصة حصول ثورة الكيلاني في العراق، إلى اتخاذ الحلفاء القرار بعملية

Exporter. يهمّنا في هذه العمليّة الإشارة الى الخلاف الذي حصل بين البريطانيين والفرنسيين الأحرار حول مسألتين: تعيين كاترو وبلاغ الاستقلال. فقد طلب الانجليز أن يستعمل مصطلح المندوب العام بدلاً من المفوّض السامي. وبالنسبة للنقطة الأخرى كان موقف الانجليز إعطاء سوريا ولبنان الاستقلال بدون تحفظات. وتعليقاً على اتفاقية عكا قال ديغول إنّها "لا تختلف في شيء عن مجرد تسليم سوريا ولبنان إلى البريطانيين ببساطة". وإزاء التهديد بالسلبية، وضع اتفاق توضيحيّ لاتفاق عكا أرضى ديغول.

وفي هذا الاتفاق (٢٣ تموز ١٩٤١)، تعيّن بصورة خاصة أن فرنسا ستواصل في سوريا ولبنان ممارسة الصلاحيات التي يعود اليها أمر ممارستها. وجرى الاتفاق أيضاً على أن كل الشرق يشكّل ميداناً واحداً للأعمال الاستراتيجية ضد المانيا وايطاليا، وأن فرنسا تعترف بأن القيادة الاستراتيجية يجب أن يمارسها الانجليز نظراً لتفوّق القوات البريطانية بالعدد تفوّقاً هاماً في ذلك الوقت على هذا الميدان. وبالدرجة الثالثة، يبيّن هذا الاتفاق أن القيادة الاقليمية وحفظ الأمن في أراضي سوريا ولبنان إنما هما منوطان فقط بفرنسا.

في ٩ أيلول ١٩٤١، عرض تشرشل على مجلس العموم السياسة البريطانية بشأن المستقبل السياسي في سوريا ولبنان، حيث قال:

"لا توجد لدينا طموحات في سوريا ونحن لا نسعى لأن نحلّ محل فرنسا أو نخلفها أو أن نستبدل المصالح الفرنسية بالمصالح البريطانية في أي جزء من سوريا. إننا موجودون في سوريا من أجل أن نربح الحرب لا غير.

ومع ذلك فإنني يجب أن أوضح أن سياستنا التي أقرّها حلفاؤنا في فرنسا الحرّة، هي أن سوريا يجب أن تعود إلى السوريين الذين سيتمتعون بحقوقهم في السيادة والاستقلال بأقرب فرصة ممكنة. نحن لا نفترض أن هذا التوجه في خلق حكومة سورية مستقلة أو حكومات - لأنه ربما لن تكون هناك حكومة واحدة - يجب أن يتأخر حتى نهاية الحرب. ونحن نعتزم زيادة المشاركة السورية في الإدارة باستمرار. ولا نقاش في مسألة احتفاظ فرنسا بموقعها نفسه الذي مارسته في سوريا من بين جميع الشعوب الأوروبية. وبقدر تعلّق الأمر بما تمتلكه أية أقطار أوروبية من نفوذ في سوريا فإن الأسبقيّة ستكون للنفوذ الفرنسي"(٩).

أما على مستوى الموقف السياسي البريطاني من العالم العربي، فقد قام انطوني ايدين بعرض إعلان (مانشن هاوس) في ١٩ أيار ١٩٤١، وقد جاء فيه: "لهذه الدولة تاريخ طويل من الصداقة مع العرب، الصداقة التي كانت تتأكد من خلال الأفعال، وليس الأقوال وحدها. لدينا عدد لا يُحصى ممّن يريدون الخير لنا بينهم، كما أن لهم أصدقاء كثراً هنا. منذ بعض الأيام، قلت في مجلس العموم إن حكومة جلالته تتعاطف للغاية مع آمال الاستقلال السوريّة. وأودّ أن أكرِّر ذلك الآن، كما أنني أودّ أن أذهب إلى أبعد من ذلك. فقد حقّق العالَم العربي قفزات كبيرة منذ الحل الذي تمّ التوصل إليه في نهاية الحرب الماضية، وآمال العديد من المفكرين العرب بالنسبة للشعوب العربية هي تحقيق درجات أكبر من الوحدة التي يتمتّعون بها الآن. وفي مجال الوصول الى تحقيق هذه الوحدة، يأملون في الحصول على مساعدتنا. ولا

ينبغي أن نحجم عن الرد على نداءات كهذه من أصدقائنا، يبدو لي طبيعياً وصحيحاً معاً أن العلاقات الثقافية والاقتصادية بين البلدان العربية، والروابط السياسيّة أيضاً، يجب أن تعزز. إن حكومة جلالته ستمنح دعمها الكامل من جهتها لأي مشروع يحظى بالقبول العام"(١٠).

وفي نفس الخط الانفتاحي على العرب، أدلى أنطوني ايدين بياناً آخر مؤيِّداً للوحدة العربية في شباط ١٩٤٣ يشدّد فيه على وجوب قيام المبادرة من العرب أنفسهم(١١).

وبموازاة الموقف الرسمي البريطاني في لندن، كان هناك تحرّك منظّم من قبل أجهزة وأفراد إنجليز في المنطقة. هذا التحرّك كان يدعم فكرة إنشاء جامعة عربية من جهة، ويعمل لزحزحة النفوذ الفرنسي من جهة أخرى. ومن أبرز الانجليز المتعاطفين مع العرب غلوب باشا الذي أقرّ أنه ينظم دعاية مضادة للفرنسيين في سوريا. حتى إن ديغول وصف القوى الانجليزية المضادة له بأنها "جهاز مجرد من كل وازع شريف، مجهّز بجميع الوسائل". وأن السياسة البريطانية كانت تبذل جهدها على نحو خفيّ وطوراً بفظاظة للحلول محل فرنسا في دمشق وبيروت(١٢). وهذا ما أكّدته الأحداث التي قام بها الانجليز في حوران وتدمر والجزيرة وحلب وبلاد العلويين(١٣).

ضمن هذا الإطار يمكن أن نفهم تعيين الجنرال سبيرز رئيساً للبعثة البريطانيّة عند حكومة فرنسا الحرّة.

ثانياً: مَن هو الجنرال سبيرز؟

الميجور جنرال السر إدوارد سبيرز توفي في كانون الثاني ١٩٧٤ وكان له من العمر ٨٧ سنة. في عام ١٩١٤ كان برتبة بريغادير، وإبّان الحرب العالميّة الأولى نال عدة أوسمة لشجاعته (صليب الحرب مع سعف النخل، وسام كومندور جوقة الشرف الفرنسية). وبعد الحرب دخل معترك السياسة ومجال الأعمال في آن معاً. وكان على علاقة صداقة عميقة مع ونستون تشرشل. كان قد أمضى فترة من صباه في فرنسا مع جدته، وهذا الوضع سمح له أن يلعب دور ضابط الارتباط بين الانجليز والفرنسيين. كان مطّلعاً بعمق على تاريخ فرنسا، يجيد تماماً اللغة الفرنسية، ويحفظ عن ظهر قلب أعمال رونسار شاعره المفضَّل، وكان يتردّد على الصالونات الفرنسيّة بصفته رئيساً للجنة الصداقة الفرنسية–البريطانية. الماريشال بيتان كان يكنّ له كل تقدير لدرجة أنّه أمّنه على ملفات مؤلمة حول العصيان الذي قمعه بطل فردان عام ١٩١٧ وقال له: "سيكون حكمك أفضل من أي فرنسي لكتابة التاريخ". قامت زوجته، بالتعاون مع إحدى الثريّات الأميركيات، بإنشاء مستشفى ميداني للجنود الفرنسيين... وقد عاد هذا المستشفى إلى العمل مع إعلان الحرب عام ١٩٣٩. وهذا الموقف حمل أحد الضباط الفرنسيين على القول إن سبيرز "يمون على كل الجيش الفرنسي". ولكن عند زيارته لفرنسا عشية الحرب العالمية الثانية في آب ١٩٣٩، شعر سبيرز بنوع من العداء أو بنوع من البرودة من قِبَل أصدقائه الفرنسيين القدامى. وعند استفساره عن خلفيّات هذه البرودة كان الجواب "إن بريطانيا تقودنا إلى

حرب مريعة".

في عام ١٩٤٠ استدعى تشرشل سبيرز، برغم كونه متقاعداً، ليكون ممثّله الرسمي أمام الحكومة الفرنسية، وخلع عليه رتبة ميجور جنرال. في هذه الأثناء انهارت فرنسا أمام الهجوم الألماني، والمعروف أن الجنرال ديغول قد ذهب الى بريطانيا – من بوردو – في ١٧ حزيران على طائرة الجنرال سبيرز. ومنذئذ تشكّلت لدى سبيرز قناعة بأنه مبدع ومحرِّك فرنسا الحرة خاصة وأنه رئيس البعثة البريطانية لديها. بيد أن ديغول ليس شخصاً يقبل وصاية أحد، لذلك أخذ يبعد سبيرز شيئاً فشيئاً. وفي ١٤ آذار ١٩٤١ عند مغادرة الزعيم الفرنسي لندن متوجّهاً إلى الشرق لم يرضَ بأن يرافقه سبيرز إلا بطلب مستعجل من تشرشل شخصياً. بعد تموز ١٩٤١ أصبح سبيرز رئيس البعثة الانجليزية في المشرق[١٤]. تمركز في بيروت وأصبح في كانون الثاني ١٩٤٢ وزير بريطانيا المطلق الصلاحية لدى حكومتَي سوريا ولبنان. ويذكر ديغول في مذكراته أنه كان تحت تصرّف سبيرز أوراق رابحة لا نظير لها: وجود الجيش الانكليزي، عملاء الانتلليجانس ذوو النشاط المتعدد الأشكال، السيطرة على العلاقات الاقتصادية بين البلدين اللذين يعيشان على التبادل، تأييد الديبلوماسية الأولى في العالم، في جميع العواصم، وسائل دعاوى كبرى، مؤازرة رسمية من قبل دول عربيّة مجاورة: العراق وشرق الأردن وفلسطين[١٥].

ما هو الدَّور الذي لعبه سبيرز في الأزمة اللبنانية التي اندلعت ابتداءً من ليل

١٠-١١ تشرين الثاني ١٩٤٣، وانتهت في ٢٢ تشرين الثاني من نفس العام؟

لقد صدر كتاب للجنرال نفسه حاول أن يوضّح فيه دَور بعثته، وكذلك صدرت كتب أخرى أبرزها مؤلّف Gaunson، لكن تبقى أوراقه الخاصة الموجودة في جامعة أوكسفورد، وأرشيف وزارة الخارجية البريطانية في كيو غاردن المصدر الأهمّ لتبيان دَوره في تاريخ منطقة الشرق الأوسط عامّةً وفي لبنان بنوع خاص. وما سنعرضه يستند، بشكل رئيسي، على هذه المصادر الهامّة.

١ – سبيرز كان المرجع لأغلب القوى اللبنانيّة:

إنّ قراءةً متأنّية لمختلف المراجع المتعلقة بفترة الأحداث التي حصلت ما بين ١١ و٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣، وأن البحث في أوراق سبيرز وتقاريره الخاصة بهذه الفترة، تبرهن بشكل واضح أنّه كان محور الاتصالات والتحرّكات والمراجعات التي قام بها اللبنانيون على تنوّع مواقعهم وانتماءاتهم. حتى أنّ كوغهل (Goghill)،وهو مصدر موثوق به، اعتبر أن سبيرز كان وراء الأزمة اللبنانية. فقد جاء في مذكراته عن أزمة شهر تشرين الثاني ما يأتي(١٦): "... كانت الحكومة اللبنانية مدعومة من سبيرز الذي حاول أن يقنع الحكومة العدول عن هذا العمل. وكان لديه يومان وكان يتباهى بأن رياض الصلح رئيس الوزراء لا يقوم بأي عمل دون أن يستشيره... فأنا أعتبر أن سبيرز هو مسؤول عن هذه الاضطرابات بنسبة

٧٥٪ على الأقلّ...". وممّا لا شكّ فيه، هو أن سبيرز قد ساند المقاومين اللبنانيين آملاً أن يسفر تحرُّكهم عن أحد أمرين: إمّا أن ينال اللبنانيون مطاليبهم أو أن تأتي ردة الفعل الفرنسيّة تعسّفية تبرِّر تدخل الانجليز. ويبدو أن اللبنانيين كانوا على علم بذلك، وكانوا مصمِّمين النية على إلغاء الانتداب مهما كان الثمن. وقد قال سبيرز: "لم يوشِ بي أحد من هؤلاء السياسيين اللبنانيين عندما كانوا محتجَزين في قلعة راشيا"(١٧).

أ – مراجعات السياسيّين:

في صبيحة ١١ تشرين الثاني، بادر الوزيران أبو شهلا والمير مجيد إلى زيارة منزل سبيرز وهما في غاية الهياج، كما دوّنت اللايدي سبيرز في مذكراتها. وذكرت كذلك أن **السيّدة زلفا شمعون** وفدت في ذلك الصباح وبادرت سبيرز بالسؤال: "لقد جئتُ لأسألك ما إذا كان عليّ أن أدعو رجال الجبل – إنهم جميعاً مسلّحون، ومستعدّون – أم أن عليّ أن أنتظر". فأجاب الجنرال سبيرز: "انتظري يا زلفا. أنا أنصح لك بأن لا تعملي شيئاً". "حسن جداً"، قالت ذلك وقفلت راجعة وئيدة الخطوة، كما جاءت(١٨).

أمّا **أبو شهلا والمير أرسلان** – اللذان اعتبرا نفسيهما الحكومة الشرعية – فقدّما إلى سبيرز احتجاجاً خطياً على ما جرى وطالبا بدعم عسكريّ بريطاني. واستلم أيضاً دعوة كتابية مماثلة من **النوّاب المحاصَرين في البرلمان** وعلى رأسهم رئيس المجلس **صبري حماده**(١٩). ويذكر منير تقيّ

الدين في "ولادة استقلال"[٢٠] أنّ صبري حمادة وحبيب أبو شهلا ومجيد أرسلان وصائب سلام وخليل تقيّ الدين اجتمعوا بسبيرز وقدّموا له مقرّرات المجلس النيابي الموقّعة من قبل ٣٣ نائباً. وأبرزها اعتبار حكومة إميل إدّه غير شرعيّة، وأن كل عمل تأتيه أو مرسوم أو قرار تتّخذه هو عمل غير دستوري. كذلك اعتبار الحكومة القائمة مضطلعة بأعمال رئيس الجمهوريّة المعتقَل.

كذلك أطلعوا سبيرز على محاولة اعتقال أبي شهلا وعلى مطاردة القوات الفرنسيّة للحكومة.

والكتلة الاسلاميّة اتخذت عدة قرارات تدور أغلبها على الإشادة بدور سبيرز النبيل والجهود التي بذلها لإعادة الحياة الدستوريّة، وكذلك دَور أعضاء بعثته وكذلك الوزير كايزي. مؤكّدةً في النقطة الخامسة أن تاريخ لبنان الحديث سيخلّد ولا شكّ بفخر اسم الجنرال سبيرز في ألمع صفحة من صفحاته[٢١].

والحزب الشيوعي بدوره قدّم مذكرة في ١٥ تشرين الثاني موقّعة من قبل فرج الله الحلو إلى جميع الممثلين الديبلوماسيين، بمن فيهم سبيرز، حذر فيها من استبدال السيطرة الفرنسية بالسيطرة الانجليزية[٢٢].

وفي ١٨ تشرين الثاني جاء بعض الشخصيات فأبلغوا الرئيس **سامي الصلح** أن الجنرال سبيرز يودّ الاجتماع به فتوجّه إلى مقرّه حيث استقبله

استقبالاً عسكرياً[٢٣]. وشرح له السياسة البريطانية تجاه الأزمة اللبنانية.

واجتمع سبيرز خلال الأزمة مع يوسف سالم بوجود الوزير كايزي وتداول معه الحلول الممكنة للأزمة[٢٤]. واجتمع كذلك **بزوجة الرئيس المعتقَل رياض الصلح** وقد طلبت منه التدخل[٢٥].

وتذكر اللايدي سبيرز في مذكراتها أن رسولاً جاء إلى المنزل مرة في الساعة الثالثة بعد الظهر ليقول إن **الدروز** سيتحرّكون إلى بيروت في الساعة الخامسة. وفي كل مرة كان إدوارد ينجح في وقفهم. لقد نزلوا عند نصيحته وأحجموا عن القيام بأي عمل[٢٦].

وكذلك فقد نقلت **زوجة الرئيس بشارة الخوري مع أولادها** للسكن في منزل سبيرز خوفاً من استفزاز السنغاليين الفرنسيين[٢٧].

ب – مراجعات رجال الدين:

منذ صبيحة ١١ تشرين الثاني توافد رجال الدين من كل الطوائف إلى منزل سبيرز طالبين منه التدخّل والدعم. وفي طليعة هؤلاء **المطران اغناطيوس مبارك**. وقد كان يرتجف من الغضب كما يذكر سبيرز في تقريره. وقد أكد مطران الموارنة في بيروت دعمه لرئيس الوزراء المسلم المعتقل وكان يتساءل عن ردة الفعل الانجليزية في هذه الأزمة مع التذكير بأن الانجليز هم الذين كفلوا الاستقلال[٢٨].

وقد قدّم المطران مبارك إلى الجنرال سبيرز مذكرة باسم الطائفة المارونيّة احتجّ فيها على العدوان الحاصل، وطالب بـِ:

١. الإصرار على مطلب الاستقلال.

٢. وضع حدّ للإنتداب الفرنسي مع الإصرار على صداقة فرنسا، وأن يكفل هذا الاستقلال كلٌّ من انجلترا والولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وروسيا.

٣. المطالبة بعودة شرعيّة المؤسّسات الدستوريّة (الحكومة والبرلمان ورئيس الجمهوريّة) [٢٩].

وفي حضور الوزير المفوّض الأميركي ودسورث عاد المطران مبارك وأطلع سبيرز على أنه يطالب رسمياً بتدخّل عسكري بريطاني باسم الاستقلال اللبناني الذي ضمنه الحلفاء. وقال إنّه قدّم احتجاجاً شديد اللهجة إلى هللو الذي رفض سماعه. كذلك احتجّ إلى الجنرال لافالاد الذي تنصّل من المسؤوليّة. وأضاف المطران مبارك أنه حذّر هللو من نشوب ثورة إذا لم يُطلق سراح المعتقلين[٣٠]. وعندما جاء كايسي في ١٣ تشرين الثاني، تحدّث المطران مبارك باسم اللبنانيين الذين كانوا أصدقاء لفرنسا، ولكنّهم اليوم يطالبون برحيلها، وفي حال تقاعس الانجليز عن دعم اللبنانيين فإنهم سيعيدون بأيديهم زمام الأمور إلى نصابها[٣١].

على صعيد آخر، جاء مفتي لبنان الشيخ توفيق خالد إلى منزل سبيرز

وعبّر عن احتجاجه على الاجراءات التي حصلت بحق المسؤولين. كما أنّه أشار إلى فشل الفرنسيين في محاولاتهم لتزوير الانتخابات، كما أشاد بدور سبيرز في تقريب وجهات النظر بين المسلمين والمسيحيين، وذلك من أجل حلّ الخلاف حول عدد نواب كل طائفة[٣٢].

ج – مراجعات القوى الاجتماعيّة المختلفة:

منذ اليوم الأول أمّت منزل سبيرز وفود من المحامين والأطباء والتجار مقدمة الاحتجاجات بشكل عقلانيّ ورصين. وكانوا يلحّون على تقديم المساعدة من قِبَل بريطانيا قبل فوات الأوان. وكان يوحي البعض أنّ الانجليز خذلوهم كما العادة. لكن الجنرال كان يطمئنهم ويؤكّد أنه سينقل مشاعرهم إلى حكومة صاحب الجلالة وأنّ حكومته تتعاطف معهم[٣٣]. وفي نفس اليوم أيضاً تمّ تقديم رسالة من سيّدات لبنان تضمّنت احتجاجاً على الخيانة والأعمال العدوانيّة ضد السلطات الشرعيّة اللبنانية، وتطالب بالتدخل الفوري لحماية حقوق الأمم المستضعفة التي أعلن الحلفاء حمايتها في مؤتمر موسكو[٣٤].

وفي تقرير مرفوع إلى وزارة الخارجيّة، عرض سبيرز وصفاً لما حصل بمظاهرة قام بها طلّاب الجامعة الأميركية إلى المفوّضية البريطانية:

"عند الساعة ٩,٣٠ صباحاً قام وفد منظّم وغير مسلّح يتألّف من حوالي ٥٠ طالباً لبنانياً، معظمهم من الجامعة الأميركية، تجمعوا على الطريق

المقابل للمفوّضية بهدف مقابلتي، ولم أكن موجوداً. وبرغم أنهم لم يهتفوا فقد قامت فرقة من البحرية الفرنسية - فيها الأبيض والأسوَد - بفتح النيران على بعد ٥ ياردات. فالبعض من الوفد هرب والبعض الآخر ارتمى على الأرض دون محاولة الردّ على النيران، عدد الطلقات التي أُطلِقَت لا تقلّ عن الأربعين. وعندها خرج الملحق العسكري البريطاني والقنصل وطلبا من الضابط الفرنسي وقف إطلاق النار، ونصحا الطلاب الذين اصطفوا ثانية بالرحيل مع ظهور ناقلات جنود سود.

ويضيف التقرير أن سبيرز قابل وفداً من الطلاب ذكر بأنه يمثّل عشرين ألف طالب من بيروت وبينهم طلاب الليسيّات الفرنسيّة. وقد أبلغ سبيرز زميله في السفارة الأميركيّة بتفاصيل الهجوم الذي حصل على طلاب الجامعة الأميركية[٣٥].

والمؤتمر الوطني الذي تشكّل من النقابات والشخصيات الوطنية رداً على اعتقال الزعماء الوطنيين، قدّم مذكرة بموقفه إلى السفراء الأجانب، ومنهم سبيرز وأكّد حرصه على الاستقلال.

٢ - سبيرز يستعمل أسلوب الإثارة في تقاريره:

إن الباحث في التقارير التي أرسلها سبيرز إلى وزارة الخارجية البريطانية يلاحظ بوضوح اعتماده الدقة والإثارة في عرض الوقائع. وسنحاول أن نركّز على جملة نقاط:

أ - وحشيّة التصرّف من قبل السلطات الفرنسيّة الحرّة:

في البرقيّة التي أرسلها صباح ١١ تشرين الثاني، ذكر سبيرز أن أفراد البحريّة الفرنسيّة والسنغاليين أوقفوا الرئيس بشارة الخوري "بوحشيّة عظيمة بحضور زوجته المريضة. وابنه قذف إلى القبو مع ضربه بأعقاب البنادق والصراخ بوجهه "إبن الكلب، إبن الانكليزي". كذلك اقتحموا بيت رئيس الوزراء المسلم وسحبوه من تحته حيث كان نائماً مع زوجته. وهذا الأمر وحده يكفي لإثارة مشاعر الأوساط الاسلاميّة وغضبها[٣٦].

وفي تقرير آخر، يشير سبيرز إلى أن الجنود السنغاليين هاجموا سيارته في تمام الساعة ٩,٢٥ من صبيحة ١٥ تشرين الثاني، وذلك عندما كان ينتقل من مكتبه إلى منزله. وأشار إلى أن مرافقيه صدّوهم. وقد تلقّى عدة اعتذارات من الفرنسيين على ما حصل. وقد طلب عدم نشر هذه الحادثة[٣٧].

على مستوى آخر، منع الفرنسيّون حوالي الخمسماية عامل لبناني يعملون لدى البحرية الانجليزية من الالتحاق بعملهم.

ويذهب Gaunson[٣٨] إلى التأكيد أن عدد القتلى إبّان الأزمة اللبنانيّة قد بلغ ٢٠ شخصاً، وعدد الجرحى ٦٠، وأنّ سبيرز لاحظ بعض نوايا الثأر لدى اللبنانيين فحاول إقناع الجماعات المسلّحة بضبط النفس.

ب - تقارير عن القتلى والجرحى اللبنانيّين:

على العكس مما يذهب إليه البعض من أن سعيد فخر الدين هو

الشهيد الوحيد في معركة الاستقلال، فإن تقارير سبيرز إلى الخارجيّة البريطانيّة تشير إلى عشرات القتلى والجرحى.

في تقرير أول إشارة إلى تفريق الجنود السنغاليين لوفد من النساء اللبنانيّات ذهب إلى المفوّضية الأميركية لتقديم الاحتجاج على الاجراءات الحاصلة(٣٩).

وفي تقرير من الشرطة العسكرية الانجليزية أنه في ١٣ تشرين الثاني وقعت صدامات في طرابلس حيث قامت ناقلات جند سنغاليّة بفتح النار على حشد شعبيّ غير مسلّح ممّا أدّى إلى **مقتل ١١ شخصاً**، بينهم سبعة أطفال دون الثامنة، كما أن هذه الناقلات دهست الناس فزادت عدد القتلى **وتوفي ثلاثة** في طريقهم إلى المستشفى بعد نقلهم من مركز الشرطة البريطاني الذي قدّم لهم إسعافات أوليّة(٤٠).

وبالنسبة لإطلاق النار على طلاب الجامعة الأميركية، ذكر تقرير ديبلوماسي أن ابن مظهر باشا رسلان ابن الوزير السوري كان من بين الجرحى(٤١).

وفي تقرير آخر ذُكر أن القوات الفرنسية أطلقت النار لمدة عشر دقائق على حشد غير مسلّح في صيدا، وأن عدد الجرحى لا يقلّ عن ٦٠-٧٠ شخصاً(٤٢).

حاول المسؤولون الفرنسيّون، وفي طليعتهم ماسيغلي، التخفيف من

أخبار الصدامات والقتلى في لبنان، فصرّح بأن ٣ أشخاص فقط قتلوا وليس دزينات كما تدّعي رويتر(٤٣).

وفي ١٤ تشرين الثاني، أبرزت التقارير وقوع ستة قتلى في طرابلس وقتيلين في صيدا.

وفي تقرير مرسَل إلى وزارة الخارجيّة البريطانيّة إشارةٌ إلى أن السفير الأميركي أرسل لائحة إلى حكومته بعدد القتلى والجرحى. وفيها خمسة أسماء لمتوفين وثمانية جرحى عولجوا. وفي أوتيل ديو يوجد ثلاث جثث وستة جرحى، وبينهم طفل عمره سنتان. ويضيف التقرير الأميركي أن لا أحد من الجرحى شارك في أعمال مناهضة وأنهم كانوا من الأبرياء المسالمين. ويضيف التقرير أن المستشفيات الفرنسيّة، باستثناء أوتيل ديو، لم تعطِ المعلومات اللازمة في هذا الصدد(٤٤).

ج - التحرُّك الاعلاميّ:

لقد لعبت بعثة سبيرز دَوراً هاماً على صعيد توجيه الرأي العام بالوسائل الاعلاميّة. فبعد أن صدرت الأغلبيّة الساحقة من صحف بيروت بمساحات بيضاء، قام الملحق الصحفي في البعثة Bil Allen بالاتصال بهذه الصحف وأوعز إليها أن تملأ المساحات الفارغة بطول الموجة الإذاعية للأهرام. وقد عرف اللبنانيّون معنى هذه الإشارة وأخذوا يتابعون عبر هذه الإذاعة الأخبار التي كانت البعثة ترسلها عبر فلسطين إلى القاهرة مع درّاج

عسكري. وهذا التدبير استمر طيلة الأزمة وشكّل مصدراً هاماً من مصادر توجيه الرأي العام اللبناني(٤٥). وكان سبيرز يسهر تماماً على ما تبثّه الاذاعات وخاصة الاذاعةالبريطانيّة. فأرسل في ١٤ تشرين الثاني رسالة إلى وزارة الخارجيّة يحذّر فيها من الضرر الجسيم الذي كانت تلحقه الـB.B.C. من خلال بثّها المتواصل للبلاغات الفرنسيّة(٤٦). وبشكل عام فقد أرسل سبيرز واستلم ما لا يقلّ عن ٣٦٠ برقية خلال العشرين يوماً التي تلت الحادث(٤٧).

على صعيد الصحافة البريطانيّة، فقد كانت متعاطفة مع تحرّكات سبيرز. وقد أبرزت الطرق القمعيّة الفرنسيّة إرضاء له. فمراسل جريدة الديلي تلغراف Daily Telegraph اكتشف الاختلاف بين سبيرز وهولمز فكتب للقائد الفرنسي المحلي: "إن صديقي العزيزالجنرال هولمز هو متفق معي بأنه إذا تُرك الفرنسيون واللبنانيون يحلّون مشاكلهم، فكل شيء يسير على ما يُرام. فهولمز كانت له علاقة جيّدة مع كاترو"(٤٨).

د – الدعوة للتحرّك العسكري الانجليزي:

منذ التقرير الأول، صبيحة ١١ تشرين الثاني، ركّز سبيرز على أنه اتصل بالمراجع المعنيّة، ولاسيما بقائد القوات المسلحة الانجليزية Wilson، متمنياً عليه فرض الأحكام العرفية، معتبراً أن ذلك هو الطريقة الوحيدة لمنع أعمال الشغب الخطيرة على مفترق عسكري دقيق(٤٩). ثم اتصل بالقائد

الأعلى للقوات الجوية دوغلاس وأخبره أن ثمة تحليق للطيران الفرنسي الحرّ بكثافة. وأن مصادر الفرنسيين تخبر الشعب أن الطائرات محمّلة بالقذائف ومستعدّة لإلقائها إذا حصل أي تحرّك ضد الحكومة الجديدة المعينة. وانطلاقاً من ذلك، اتّصل دوغلاس هاتفياً بقيادة القوات الجوية الفرنسية الحرة وأمرها بهبوط طائراتها فوراً تحت طائلة إيقاف كل الإمدادات لها(٥٠).

وتحت وطأة التقارير المرسلة من بيروت، أوعزت لندن إلى كيزي في القاهرة أن الفرنسيين قد يحاولون الإقلاع بالوزراء المحتجزين إلى الجزائر، فتمّ وضع مدرجات مطارات مصر تحت المراقبة. وأكّدت وزارة الخارجية، وأشاعت ذلك في بعض الأوساط، أن القوات البريطانية مستعدّة للتحرّك إذا كان ذلك ضرورياً لفرض الأمن لأنه من غير المسموح القيام بأعمال الفوضى التي تهدّد استتباب السلام(٥١).

هـ – صعوبات التموين:

كان الجنرال سبيرز قد نجح في وضع يد الجيش الانجليزي على مسألة التموين وحاول السيطرة على مصفاة طرابلس وفرض الرقابة علىالميزانيتين السورية واللبنانية بحجة العقد المالي الموقّع بين بريطانيا وفرنسا الحرة. وأن الاضراب الذي أعلن احتجاجاً على الفرنسيين شكّل إطاراً ضاغطاً على السلطات الفرنسية، كما شكّل عاملاً يؤدي إلى نقص كبير في المواد الغذائيّة لدى المواطنين.

٣ – سبيرز يواجه سلطات فرنسا الحرّة:

منذ صبيحة ١١ تشرين الثاني، أرسل سبيرز إلى هللو مذكرة أبرز فيها عدة أمور:

- التأكيد على الاستقرار.
- لفت النظر إلى الخسائر البشرية التي وقعت (٣ قتلى).
- التحذير من أن هذه الأحداث ستنعكس غضباً في كل أرجاء العالم العربيّ.
- التنويه بوحدة التحرّك المشترك من قبل رجال الدين المسلمين والمسيحيين.
- التنويه بأن هذه التدابير المأخوذة بحق شعب مسالم لا يستطيع الدفاع عن نفسه سينعكس تأثيرها على الرأي العام والديمقراطيّات في البلدان الكبرى.
- حرص حكومة صاحب الجلالة أن تبقى مطّلعة على كل التطوّرات(٥٢).

ويذكر سبيرز أن الرّد الفرنسي على رسالته هذه جاء منتقداً للهجة التي كُتبت بها الرسالة. واعتبر الفرنسيّون أنهم يرفضون استلامها.

وهناك رسائل كثيرة لم يكشف عنها الفورن أوفيس، ذلك أن فريق العمل سبيرز – كايزي كان يترقّب أدنى الأمور ويعمل ناشطاً. في ١١ تشرين الثاني أرسل كايزي البرقية التالية إلى تشرشل:

"سنعلمك عن الوضع في بيروت... الفرنسيّون تخطّوا حدودهم وضربوا عرض الحائط بالمسؤوليّة التي تمثّلها خاصة بشخص سبيرز... وأن قيام حكومة وطنيّة لبنانية حرّة، يعود الفضل الأكبر فيها إلى سبيرز، قد

سبّب ردّة فعل فرنسيّة قوامها الكبح والاستغلال... والأعمال الاجراميّة التي قام بها الفرنسيون قد أثارت نقمة عارمة في الرأي العام بالشرق الأوسط، لذا نطلب منكم أن تمارسوا التدخل حفاظاً على اللجنة الفرنسية للتحرير في الجزائر (Comité Français de Libération)(٥٣).

وبعد التشاور بين سبيرز ومختلف المراجع المعنيّة، تمّ التوصّل إلى صياغة مذكرة أرسلت إلى الفرنسيين الأحرار. وأبرز ما جاء فيها:

"١. إن الحكومة البريطانية لا يسعها القبول بأية مضاعفات للوضع في المشرق أو بأي اضطراب في حالة الأمن أثناء الحرب.

٢. تطلب الحكومة البريطانية عقد اجتماع يضمّ فرنسيين ولبنانيين وسوريين وأميركيين لوضع اتفاق مؤقت، يعمل به طوال مدة الحرب ويتعهّد جميع الفرقاء باحترامه.

٣. استدعاء هللو فوراً من منصبه كمندوب عام لفرنسا في المشرق.

٤. تدعو الحكومة البريطانية إلى زيادة أعضاء الحكومة اللبنانية ولا ترى مانعاً، في الوقت الحاضر، من تأجيل جلسات البرلمان اللبناني، على أن تكون العودة إليها في أقرب فرصة ممكنة(٥٤).

وبعد أن علم سبيرز أن كاترو في طريقه إلى لبنان لمعالجة الأزمة أوحى بأن بقاء هللو في بيروت هو بمثابة التحدّي للمصالح وللأمن ولمبادئ الأمم المتحالفة في بلد له أهمية بالغة(٥٥). وعلى كلّ حال، كان كاترو قد أعلن أنّ هللو تصرّف بدون الرجوع إلى اللجنة الوطنية في الجزائر.

من جهته، صرّح هللو إلى الصحفيين في ١٤ تشرين الثاني بما يأتي:

١. إن الاستقلال التام غير وارد.

٢. إن اللجنة الفرنسية هي على خط واحد مع شرعة الأطلسي. وان على الرئيس روزفلت الاعتراف بأن الحرب ما زالت قائمة.

٣. الجنرال ديغول موافق على كل الاجراءات المتخذة.

٤. الجنرال كاترو قادم الى القاهرة وبيروت لبحث أمور عسكرية مع الجنرال ويلسن والجنرال هولمز(٥٦).

وقد علّق سبيرز على هللو، في تقرير إلى وزارة الخارجية وإلى القاهرة، بأن هللو ما كان ليتلو هذا التصريح لولا وجود ضوء أخضر من قيادته في الجزائر(٥٧).

في ضوء ذلك، حدّدت السلطات الانجليزية ١٥ تشرين الثاني حداً أقصى لحكومة الجزائر، وأكد مكميلان Macmillan "أنّه يجب أن نجد طرقاً أخرى للتعامل مع الحكومات غير التي تقوم على زجّهم في السجن". وأن الأزمة اللبنانية باتت تهدّد الجهود التي بذلها مكميلان في الجزائر، وكان هناك شعور أن سبيرز قد غالى في تصرّفاته.

وعندما التقى سبيرز بكاترو صبيحة ١٧ تشرين الثاني ذكره بطلب الحكومة البريطانية القاضي بإطلاق سراح المعتقلين وبأن المهلة المعطاة لذلك قد انتهت. وكان ردّ كاترو أنه غير قادر على اتخاذ هذا القرار وبأنه لم يكن

يعلم بالمهلة المحدّدة. وعندما طلب سبيرز مقابلة المعتقلين بنفسه رفض كاترو ذلك(٥٨). لقد استشف سبيرز من تلك المقابلة المماطلة والتأخير من قبل كاترو بهدف أن يبتز الوعود من الزعماء اللبنانيين قبل اطلاق سراحهم. فصعّد سبيرز من لهجته، الأمر الذي اعتبره كاترو إهانةً له. وصرّح أنه إذا سارت الأمور كما يطالب سبيرز فإن فرنسا ستنسحب من الشرق ويعود هو إلى الجزائر. فكان جواب سبيرز أنه إذا انسحبت فرنسا فهذا يعني أنها إما أن تنسحب أو تبقى متحكمة بالبلاد بطريقة غير شرعيّة(٥٩).

في ١٩ تشرين الثاني، الساعة ٤,٣٠ بعد الظهر، وبعد مداولات بين الأطراف المخطّطة والمقرِّرة في السياسة البريطانية، وفي طليعتها سبيرز، قدّم كايزي وزير الدولة البريطاني للجنرال كاترو المذكرة - الإنذار التالي نصُّها:

"إنّ وزير الدولة، بتاريخ ١٣ نوفمبر، كان قد تقدّم بمذكرة إلى السيد ماسيغلي يطلب فيها استبدال هللو وإطلاق سراح المعتقلين. و لم تتلقَّ حكومة صاحب الجلالة بعد جواباً على هذين المطلبين.

لذلك فإني أنذركم، أنه اذا لم يلقَ المطلبان جواباً مرضياً، حتى نهار الاثنين في ٢٢ نوفمبر، الساعة العاشرة صباحاً، فإن حكومة صاحب الجلالة، قد أطلقت يد وزير الدولة البريطاني في حرية التصرّف، وإعلان الأحكام العرفيّة في لبنان، وتسلّم قائد الجيش التاسع مهمة الأمن. وإذا لم يُخلَ سبيل رئيس الجمهورية والوزراء قبل الساعة العاشرة من صباح الاثنين ٢٢ نوفمبر، فإن الجيش البريطاني يتولّى هذه المهمة. ونحن نؤكّد أن تدخل

بريطانيا ليس له هدف خاص، أو إبدال نفوذ فرنسة بنفوذ بريطانيا"(٦٠).

بعد الانذار أرسل كايزي برقيّة من بيروت تضمّنت ما يأتي:

١. التقيت كاترو وسبيرز في منزل الأخير. بيروت الساعة ٥,٣٠ مساء (٢٠ نوفمبر).

٢. تقبّل كاترو الوضع بهدوء وقال يجب عليه أن يراجع قيادته في الجزائر لتوضيح الموقف من الإنذار الأخير.

٣. سأل كاترو عن أهميّة الحكم العسكري البريطاني.

٤. وعمّا إذا كان سيتضمن سوريا أيضاً.؟

٥. أضاف كاترو ان الوقت قصير، خاصة وأن الاتصالات بين الجزائر وبيروت بطيئة.

٦. قال كاترو إنه لم يضيع دقيقة واحدة خلال وجوده في لبنان إذ التقى بالعديد من الشخصيات اللبنانية والفرنسية وسوف يلتقي بآخرين.

٧. سألت كاترو إذا تمّ إطلاق سراح أحد من المعتقلين، فأجاب بالنفي.

٨. سبيرز وأنا التقينا بالمسؤول عن الجيش التاسع وجهزنا كل شيء في حال اللجوء إلى الحكم العسكري"(٦١).

وفي سياق نقده لسلوك سلطات فرنسا الحرّة، أرسل سبيرز في ٢٠ تشرين الثاني برقية إلى وزارة الخارجية جاء فيها:

"يبدو أن اللجنة الوطنية الفرنسية لا مفهوم لديها عن مبادئ الحكومة

الديمقراطية. إنها لا تدرك أن الحكومة اللبنانية الحالية برئاسة رئيسها الحالي هي حصيلة انتخابات صحيحة، أجمع عليها من قبل البرلمان". ويضيف سبيرز: "أنا مقتنع جداً بأن الرئيس لن يوافق أبداً على تشكيل حكومة جديدة تحت ضغط فرنسي. ولا الشعب يقبل ولا الدول العربية.

ومن غير الواضح – يضيف سبيرز – إذا ما كان الفرنسيون يتصورون أن الإفراج عن الوزراء يجب أن يقابَل بمبادرة جديدة من المفاوضات. ولكن فات الأوان لأي شيء من هذا القبيل. وأترك لك – أي لوزير الخارجية البريطانية – تصوّر ردة الفعل من قبل الرأي العام العالمي إزاء موقف بريطانيا إذا لم تتدخل عندما يقف الحمل لوحده تجاه الذئب"(٦٢).

واستباقاً لرفض فرنسي محتمل، تمّ إعداد مشروع إعلان كان يجب أن يصدر في ٢٢ تشرين الثاني بمناسبة فرض الحكم العسكري البريطاني.

"من أجل الحفاظ على الهدوء في الشرق الأوسط، أجبرت الحكومة البريطانية اليوم على إعلان الحكم العسكري في لبنان. إن الوضع الراهن الخطير الذي لا يمكن لحكومة صاحب الجلالة تجاهله، يعود إلى فشل الجهود الهادفة لتحقيق تسوية بين الحكومة اللبنانية واللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، في مسألة الحريات الدستورية والاصلاح في لبنان، وهي التي كانت في أساس اعتقال الوزراء ورئيس مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية، بناءً على أوامر المفوّض العام الفرنسي. هذه الاعتقالات التي بدت غير مبرَّرة لشعوب الشرق الأوسط أدّت إلى اضطرابات جسيمة، وان حكومة صاحب الجلالة لا تبغي

تحقيق أية مصالح لنفسها ولا تريد أن تحلّ محلّ الفرنسيّين في لبنان. بل إن الغاية هي خلق إطار قانوني بحيث يمكن حلّ الصعوبات عندما يستعيد الشعب اللبناني زمام الأمور".

لكن في صبيحة ٢٠ تشرين الثاني اجتمع كاترو مع سبيرز وأخبره أنه استلم رسالة من الجزائر تحلّ المشكلة كلها. وقد نصّت البرقية على أن "الحادثة" يجب أن تُسوّى حالاً بإعادة رئيس الجمهوريّة إلى منصبه وإطلاق سراح رئيس الوزراء والوزراء إذا كان ذلك مناسباً بشرط عدم إعادتهم إلى مناصبهم. فكان ردّ سبيرز أن هذا الحل غير مقبول من طرف الحكومة البريطانية كونه يتجاهل المبادئ الديمقراطية ويستخفّ بأهمية الرأي العام في بيروت. وبعد توضيحات قُدِّمت إلى كاترو تناولت تفسير هذا الاجراء بأنه قد يُدخل فرنسا في دوامة تجعل منها أداةً للديكتاتورية في لبنان، إذ إن الشعب سيعيد انتخاب الحكومة نفسها إذا ما حُلّت. رداً على ذلك، لم يبدِ كاترو أي جهد للدفاع عن اللجنة في الجزائر والتوجيهات المرسلة منها. وبعد عدة محاولات من قِبَل سبيرز لشرح حقيقة الوضع والنية الطيبة لدى الرئيس رياض الصلح وغياب أية غاية لدى بريطانيا، فإن ردّ كاترو كان التحفّظ والتلميح بأن العقدة تكمن عند الجنرال ديغول(٦٣)، لكنّه ما لبث أن أطلق سراح المعتقلين في ٢٢ تشرين الثاني.

وفي ضوء ذلك، تراجعت لندن عن قرارها بفرض الأحكام العرفيّة، وحلّ الأحزاب في لبنان، وفتحت المؤسّسات وانتهت الأزمة. وقد علّق سبيرز على ذلك قائلاً: "كأننا نسمع صوت القيود التي سقطت في كل

أرجاء الشرق الأوسط"(٦٤).

وعند عودة كاترو إلى الجزائر صرّح أن البريطانيين قد افتعلوا في لبنان فاشودا جديدة. وكان كاترو يعتقد أن على فرنسا اتباع سياسة جديدة في الشرق. وعليها أن تقبل بالوضع القائم حتى تستعيد قوتها(٦٥). وكان يبدو واضحاً أن "فاشودا" التي سقط فيها كاترو كانت لعبة مدبَّرة من التحالف الثلاثي: كايزي – سبيرز – تشرشل(٦٦).

لقد كان سبيرز يعتقد أن الشرقيين ليسوا في حالة تسمح لهم بعقد معاهدة مع فرنسا. وبسبب سبيرز كانت العلاقات بين الفرنسيّين والانجليز على أسوأ حال بعد الأزمة اللبنانية. وفي هذا السياق قدّم كاترو وصفاً لسبيرز وموقفه الفعلي من الصداقة مع فرنسا:

"أولئك الذين اعتبروه صديقاً حميماً لفرنسة استناداً للمظهر الخارجي، لم يتمكّنوا من تبيّن سطحيّة مشاعره... هذه المشاعر التي أملتها السياسة... والليونة التي يبديها في حين كانت سمعة فرنسة توصف بالشدة... وكما ظهر واضحاً في الشرق، سبب لنا سبيرز ضرراً كبيراً وعن قصد مبيّت... لقد أبدى في الوصول إلى أهدافه المرسومة إصراراً شيطانياً لا يعرف الوهن... لا شكّ أنّه كان يستوحي حبّه لوطنه ولكن إلى جانب ذلك كان لديه محرِّك ودافع أقلّ نبلاً... إذ تسيّره مشاعره الحقودة ضد الجنرال ديغول – الذي أصاب غروره بجرح عميق عندما أبعده عن مجلسه – وأن جرح الغرور خطر جداً وسبيرز شديد الغرور".

٤ – التيّار الانجليزي المعارض لسبيرز:

عرف سبيرز نقداً واسعاً من قبل أوساط سياسيّة عليا ومن بعض موظفين كبار في وزارة الخارجية البريطانيـة. وهو يذكر أن أحد الموظفين ويدعى بترسون أرسل إليه بتاريخ ١٣ تشرين الثاني البرقية التالية:

"١ – إن الوضع الراهن في لبنان هو نتيجة هفوات ارتكبت من قبل الطرفين المعنيين.

٢ – مع شعور الحكومة اللبنانية بتأييد حكومة صاحب الجلالة واجراء الانتخابات النيابية لتشكيل إدارة تمثيلية، فقد حاولت تلك الحكومة أن تمسك زمام الأمور بنفسها. وبعد الإشارة الى ما أقدمت عليه الحكومة اللبنانية من اجراءات كتعديل الدستور، تصف المذكرة اجراءات الفرنسيين بأنها تتّصف بالحماقة وتذكر بما وعد به كاترو عام ١٩٤١ لجهة إعطاء الاستقلال(٦٧)".

رداً على بترسون، قامت بعثة بيروت بتوضيح النقاط التالية:

١ – إنه من المحبط أن تكون هناك محاولات، رغم كل ما جرى في اليومين الأخيرين، لطمس المسؤولية الفرنسية وإلقاء اللوم على اللبنانيين فقط.

٢ – إن اللبنانيين يدركون تماماً أنهم يدينون للحكومة البريطانية باستعادة الحياة الدستورية التي وعدوا بها منذ أكثر من عامين.

ثم تتطرّق النقاط الأخرى الى شرح خطورة الاجراءات المتخذة(٦٨).

إن موقف لندن تجاه فرنسا الحرة لا يعني أنه كان من الواجب مساندة اللبنانيين دون قيد أو شرط. وأن مكتب وزارة الخارجية الانجليزية أبرق إلى مكميلان (Macmillan) وزوّده ببعض المعلومات حول الأزمة اللبنانيةمحاولاً إصدار تقويم متوازن بهذا الخصوص. فأرسلت لندن تقول: "إن الوضع الحالي في لبنان أتى نتيجة أخطاء خطيرة من الطرفين". وأن اللبنانيين الذين أجروا انتخابات بفضل الدعم البريطاني – قد استعجلوا الأمور بغيظ(٦٩). وعندما وجدوا أن الانجليز يساندونهم ولو بطريقة غير شرعيّة – وهنا تلميح إلى دور سبيرز – اصطدموا مع القوات الفرنسية دون أن يستشيروا القوات البريطانية، حسبما تتطلّب منهم اللياقة(٧٠).

كانت لندن منقسمة بين وجهات نظر وزرائها في القاهرة والجزائر، أما مكميلان – الذي كان يظنّ أن كايزي أصبح كلياً في جيب سبيرز – فقد قال: "إن الوزارة تترنح بينما رحى الصراع تحتدم بين مكميلان وسبيرز. إن سبيرز مصمّم أن يرفع شخصه ويسقط الفرنسيين... إن سبيرز يريد فاشودا جديدة أما أنا فلا"(٧١).

وفي ١٦ تشرين الثاني أتيحت الفرصة لمكميلان أن يعرب عن رأيه الى تشرشل شخصياً: "أخبرته أنني اعتبر لبنان كموضوع تجربة. فإذا عالجنا الأمر بدقة وحزم ننال مساندة أكثرية أعضاء لجنة الديغوليين في الجزائر. وهذا يتطلب أن نتحاشى التصاريح العنيفة، إلا اذا تطلب الأمر ذلك. وقلت له أيضاً... إنه ما دام سبيرز موجوداً في بيروت سنعيش حالة حرب دائمة

مع الفرنسيين"(٧٢).

و لم تَرُقْ للخارجية البريطانية المطالب المقدمة من كايزي. وكان يعتبر أنه من الصعب على الجنود الانجليز السير في شوارع عريضة. وأن رفض الفرنسيين لهذه المطالب قد يؤدي ربما إلى انفصالهم عن الديغوليين وإلى فرض حال الطوارئ في الشرق. لذا يجب أن يعطى الفرنسيون مهلة أطول لتحقيق المطالب. ففي اليوم ١٥ تشرين الثاني حمل **Gadogan** وجهات النظر هذه إلى وزارة الحرب وحصل على موافقتها، ثم أعلم كايزي بذلك(٧٣).

وعند تأزم الموقف بين كاترو وبين سبيرز (١٨ تشرين الثاني) حول إعادة رياض الصلح إلى رئاسة الوزارة، أسف **Macmillan** أن تعرّض العلاقات البريطانية - الفرنسية بسبب قرار لندن. وتساءل إذا كان قرار رياض الصلح بتعديل الدستور في ٨ تشرين الثاني كان فعلاً قانونياً(٧٤). وحثّ مكميلان لندن أن تعيد النظر في موقفها المتصلّب.

٥ - رأي سبيرز في خلفيّات الموقف الفرنسي إبّان أزمة تشرين الثاني ١٩٤٣ وأهميّة الشرق الأوسط بالنسبة للمصالح البريطانيّة:

في تقرير أرسله بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٤٣، حاول سبيرز أن يحلّل خلفيّات الموقف الفرنسي في الأزمة اللبنانية. وبعد تفكير طويل يستنتج بأن الموقف الفرنسي غير الطبيعي كان نتيجة خيبتهم وغضبهم عند اكتشافهم بأن اللبنانيين لم يعودوا يحبونهم. فمنذ أكثر من عشرين سنة كان

للفرنسيين سلطة كاملة على البلاد وكانوا يخدمون من قبل مؤيّديهم. وقد أضفوا الامتيازات على الموارنة على حساب الطوائف الأخرى، واستغلّوا خوفهم من المسلمين العائد إلى أيام الأتراك، الأمر الذي أدّى إلى دعم هذه الطائفة لفرنسا. ولقد تصوّروا أن لبنان يرغب أن يستمرّ ضمن مناطق نفوذهم مستغلاً وملحقاً بهم. لكن عند اكتشافهم بأن اللبنانيين الذين يتكلّمون الفرنسية، لا يحبّونهم ويسعون لرحيلهم، وأن ذلك يسعد المسلمين والمسيحيين، فقد كانت مرارتهم دون حدود. و لم يستطيعوا أن يعترفوا بأن الخطأ يعود إليهم، وبدل ذلك فتّشوا عن كبش محرقة فما وجدوا إلا اتهام الانجليز بالتآمر لإخراجهم من لبنان. علماً أن الأسباب الأساسيّة لذلك تكمن بوجود الفاسدين الكثر في البلاد من أتباع فيشي، إضافةً إلى مركب النقص الذي عانوا منه بعد هزيمتهم عام ١٩٤٠، الأمر الذي جعلهم متشدّدين أكثر من المعقول.

لكن من الناحية النفسية كان أثر الأزمة عميقاً على الفرنسيين. لقد كانوا يشعرون بنوع من الهزيمة والضّيم والحقد على البريطانيين عبّروا عنه بِـSlogan "فاشودا". وكان واضحاً أن قوى واسعة في لندن كانت مع مركز معيّن لفرنسا في الشرق، لكنّ تدخّل سبيرز حال دون ذلك. وكان على الفرنسيين أن يتصرّفوا وحدهم وأن يواجهوا الأزمة اللبنانية.

لقد اعتبر سبيرز الشرق الأوسط منطقة بالغة الأهميّة لبريطانيا. وأن تصرّفه في الأزمة اللبنانية لا يمكن أن يُفهم إلا في هذا السياق. من هنا تشديده على استمرار النفوذ البريطاني في هذه المنطقة الاستراتيجية. وهذا

الأمر اختصره في مقال كتبه في جريدة الديلي تلغراف على حلقات (٣ - ٦ - ٧ يناير كانون الثاني ١٩٤٧). وممّا جاء فيه:

"إنه من المفهوم أننا ندافع عن السلام في الشرق الأوسط، وطالما أن نفوذنا قويّ فلن تدخل أية دولة في نزاع خطير مع الأخرى، خوفاً من استثارة غضب بريطانيا... وقوة الخير هذه تتهدّدها حقيقة واحدة، هي خوفنا وتردّدنا، ومسلكنا القائم على الاستهجان لنفوذنا الشرعيّ المطلق الذي حزناه فيما مضى من الأيام. وليس تدخلاً في شؤون استقلال الأمم العربية أن نقدّم النصائح إذا طُلب منا ذلك، وليس استعماراً أن نقدّم المساعدة حين تحتاجها هذه الدول... ويجب أن يكون واضحاً للجميع أن بريطانيا ليست عندها أية رغبة في السيطرة على الشرق الأوسط، وليس في النفوذ المعتدل الذي تستطيع أن تتمتّع به باعتدال أي تهديد لأحد.

ومهما يكن، فإن مصالح بريطانيا الحيويّة يجب أن تضطرها في المستقبل - كما اضطرتها في الماضي - إلى أن تقاوم محاولة أية دولة خارجية للسيطرة على الشرق الأوسط وحكمه لمصلحتها الخاصة. ولا يمكننا إلا أن نؤكّد أن هذا المعبر البرّي على طريق الهند واستراليا وزيلندة الجديدة والشرق الأقصى يجب أن يبقى دائماً في أيدي قوم أصدقاء"(٧٥).

ملاحظات ختاميّة

١ - لقد كان سبيرز واضحاً في طموحاته، قال: "مهما يكن فإن مصالح بريطانيا الحيويّة يجب أن تضطّرها في المستقبل - كما اضطرتها في الماضي - إلى أن تقاوم محاولة أية دولة خارجيّة للسيطرة على الشرق الأوسط وحكمه لمصلحتها الخاصّة".

من هنا استغلاله لمجمل الظروف الدولية العامّة، وأوضاع فرنسا الداخليّة، ونضوج التحوّلات داخل لبنان، ليفرض نفوذه في هذا البلد البالغ الأهميّة.

٢ - لقد ذكر جواد بولس، في معرض الجواب على اهتمام بريطانيا في مواجهة النفوذ الفرنسي في لبنان: إن الجنرال سبيرز حاول إقناعه في دعوة هادئة بأن لبنان مثقل بحدوده الحاليّة، وأن من الخير له أن "ينزّل عن كتفه" بعض أراضٍ له في الشمال والجنوب، فيصير سكّانه أكثر انسجاماً.

فإذا كان هذا الأمر صحيحاً - وهذا غير مستغرب باعتبار أن السياسة البريطانية منذ محاولة قيام المتصرفية، مروراً بمفاوضات سايكس - بيكو وصولاً إلى مفاوضات تحديد وترسيم الحدود بين لبنان وفلسطين كانت تسعى لتوسيع رقعة فلسطين على حساب لبنان تضامناً مع طموحات الحركة الصهيونيّة؟

٣ - تأسيساً على النقطة السابقة، هل يمكننا أن نتفهّم موقف الرئيس إدّه انطلاقاً من تخوّفه من مشروع نوري السعيد بوحدة الهلال الخصيب

مع نفوذ بريطاني. لاسيما وأن تصاريح القادة الانكليز (مانشن هوس ٢٩ أيار ١٩٤١ - أنطوني ايدين، وتصريح شباط ١٩٤٣...) كانت تطرح قيام منظومة عربيّة سيُطلَق عليها لاحقاً إسم جامعة الدول العربيّة؟

٤ - برغم التدخل الكبير من قبل سبيرز ودوره المؤثّر، ألا يمكننا التأكيد أن وحدة اللبنانيين، من كل الفئات والتيارات، وتنظيم المقاومة الشعبية، كان لها هي الأخرى تأثيرها في الانتصار الذي تحقّق للشعب اللبناني في تشرين الثاني ١٩٤٣؟

٥ - إن إنجاز استقلال لبنان كدولة ساهم فيه الأغلبيّة الساحقة من اللبنانيين، وقد قام ذلك على قاعدة الإيمان المشترك بأسُس هذه الدولة، مع ترك التنوّع في الاتجاهات السياسيّة. كذلك كان هناك دَورٌ كبير لموازين القوى الاقليميّة والدوليّة.

وفي تقديري أنّ هذا التوازن الداخلي والاقليمي والدولي هو الذي أدّى باختلاله إلى اندلاع الحرب الأخيرة وأوصلَنا إلى ما نحن عليه.

والمطلوب في هذه المرحلة وبمناسبة اليوبيل الذهبي للإستقلال أن نستلهم كفاح الأجداد الذين بنوا لنا الدولة اللبنانية المستقلّة، وأن نستوعب عبر الحرب فنؤكّد على أولويّة الوحدة الوطنيّة وحرية الإرادة الوطنيّة في إطار التعاون والتحالف مع البيئة العربيّة.

إن مشاريع التسوية التي تلوح في أفق المنطقة تحمل نذر شؤم على

مصير دولتنا واستقلالنا، لكن فليكن لنا الإيمان الكبير بقدرة شعبنا على دحر كل المخطّطات وانتصار دولة لبنان الاستقلال، بمضامينه السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة القائمة على العدالة والحرّية وحقوق الانسان.

الهوامش

* بحث صدر في **اليوبيل الذهبيّ لاستقلال لبنان**، منشورات الجامعة اللبنانيّة، بيروت ١٩٩٦، ص ٤٧١-٥٠٣.

(١) كارل براون: **السياسة الدولية والشرق الأوسط**، ترجمة عبد الهادي جياد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧، ص ١١ و١٤ و٩٧.

(٢) زين نور الدين زين: **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتَي سوريا ولبنان**، دار النهار للنشر، ١٩٧١، ص ٢٠.

(٣) بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٣.

(٤) زين زين: المرجع السابق، ص ١٦.

(٥) J.R.J. BUTLER: ***Grand Strategy***, V.II, London, 1957, pp. 213-214.

(٦) جفري ورنر: **العراق وسوريا ١٩٤١**، ترجمة محمد مظفر الأدهمي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٦، ص ٧٧.

(٧) أرشيف سبيرز: Saint Antony's College

(٨) Général Catroux, ***Dans la bataille de Méditerranée***, Julliard, Paris, 1949, pp. 135-126.

(٩) ***House of Commons Debates***, 5th Series, V.374, Col.76.

نقلاً عن ورنر، المرجع السابق، ص ٢٦٦.

(١٠) George Eden KIRK: ***The Middle East in the war***, Oxford University, 1953, pp. 237-238.

راجع أيضاً مقال مروان بحيري في **المستقبل العربي**، العدد ٧٦، ص ١٠.

(١١) **المستقبل العربي**، المرجع السابق، ص ١١.

(١٢) الجنرال ديغول: **مذكرات الحرب، النفير ١٩٤٠-١٩٤٢**، ترجمة عبد اللطيف شرارة، منشورات عويدات، ١٩٦٧، ص ٢٣٠.

(١٣) ذكر الجنرال ديغول في مذكّراته، المرجع السابق، ص ٢٤٧ عيّنة من هذه التجاوزات: "عومل المقدم رينير في الجزيرة، وكان مندوب الجنرال كاترو، معاملة المتهم من قبل القوات البريطانية هناك، ومنع من إعادة تشكيل الأفواج الآشورية - الكلدانية والكوكبات السورية التي تفرقت موقتاً. وتغلغل إلى تدمر والبادية المستر غلوب المسمّى "غلوب باشا" القائد الانكليزي لـ"قوات شرق الأردن" محاولاً ضمّ القبائل البدوية للأمير عبداللّه. وفي حوران، عهد إلى عملاء الانكليز الضغط على الزعماء المحليين، لحملهم أيضاً على الاعتراف بسلطة عبداللّه ودفع الضرائب له. وكانت التقارير ترد من حلب وبلاد العلويين مزعجة منذرة بالشر".

(١٤) ميشال كريستيان دافيه: **المسألة السورية المزدوجة**، ترجمة اللواء جبرائيل بيطار، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٤، ص ٣٥٠-٣٥٢. وكذلك كتاب:
Sir Edward SPEARS: ***Fulfilment of a Mission***, Leo cooper, London.
ولاسيّما مقدّمة الكتاب.

(١٥) مذكرات الجنرال ديغول، المرجع السابق، ص ٢٥٦.

(١٦) GAUNSON: ***The Anglo-French clach in Lebanon and Syria, 1940-45***, Macmillan press, London, 1987. نقلاً عن: Coghill Diary, pp. 33-36.

(١٧) Spears Diary, December 1944, sprs 1/1 .

(١٨) اللايدي سبيرز، المرجع السابق، ص ٨٦. وفي نفس المعنى شكت زلفا شمعون من أن الجنرال سبيرز يريد التزام الهدوء وشكت من أن هذا الهدوء قد طال. نفس المرجع، ص ١٠١.

(١٩) سبيرز، المرجع السابق، ص ٢٣٤.

(٢٠) منير تقي الدين: **ولادة استقلال**، دار العلم للملايين، ١٩٥٣، ص ٩٧.

(٢١) تراجع القرارات في علي شعيب، تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء ١٩١٨-١٩٤٦، دار الفارابي، ١٩٩٥، ص ٢٧٥.

(٢٢) كرّاس بالعربية من ٤ صفحات موقّع من فرج اللّه الحلو. جاك كولان: **الحركة النقابية في لبنان ١٩١٩-١٩٤٦**، ترجمة نبيل هادي، دار الفارابي، ١٩٧٤، ص٣١٦.

(٢٣) سامي الصلح، **أحتكم الى التاريخ**، دار النهار للنشر، ١٩٧٠، ص ٦٦.

(٢٤) يوسف سالم: **٥٠ سنة مع الناس**، دار النهار للنشر، ١٩٧٥، ص ١٦٨.

(٢٥) اللايدي سبيرز، المرجع السابق، ص ٨٦.

(٢٦) المرجع السابق، ص ٩٨-٩٩.

(٢٧) المرجع السابق، ص ١٠٢.

(٢٨) إدوارد سبيرز، المرجع نفسه، ص ٢٢٨. واللايدي سبيرز، المرجع السابق، ص٨٥.

(٢٩) أرشيف البطريركية المارونية - بكركي، جارور المطران اغناطيوس مبارك. الرسالة موجّهة بالفرنسيّة ومؤرّخة في ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٣.

(٣٠) ادوارد سبيرز، المرجع السابق، ص ٢٣١.

(٣١) المرجع السابق، ص ٢٤٩.

(٣٢) المرجع نفسه، ص ٢٤٨.

(٣٣) المرجع نفسه، ص ٢٣٤-٢٣٥.

(٣٤) المرجع نفسه، ص ٢٣٧. ومن أبرز أسماء السيّدات اللواتي ذكرتهنّ اللايدي سبيرز في **قصة استقلال** (ص ٩١): إيفلين بسترس، كلودة ثابت، زلفا شمعون، ونجلا زين الدين، وابتهاج قدورة، ونازك بيهم، وهنا نجار، وآنا ثابت، ورينيه تقلا... وغيرهنّ كثيرات.

(٣٥) سبيرز، المرجع السابق، ص ٢٤٠، وتذكر اللايدي سبيرز في **قصة استقلال** أن عدد الجرحى من الطلاب كان ٦ (ص ١٠٣).

(٣٦) سبيرز، المرجع نفسه، ص ٢٢٨.

(٣٧) المرجع نفسه، ص ٢٥٦.

(٣٨) GAUNSON: op. Cit., p.127، نقلاً عن تلغرافات أرسلها سبيرز إلى الخارجيّة.

(٣٩) سبيرز، المرجع السابق، ص ٢٣٧.

(٤٠) المرجع نفسه، ص ٢٣٩.

(٤١) المرجع نفسه، ص ٢٤٠.

(٤٢) المرجع نفسه، ص ٢٤١.

(٤٣) المرجع نفسه، ص ٢٤٦.

(٤٤) المرجع نفسه، ص ٢٥١.

(٤٥) المرجع نفسه، ص ٢٢.

(٤٦) المرجع نفسه، ص ٢٥١.

(٤٧) Sprs 111/3, 3a the files contain over 400 long telegrams.

(٤٨) GAUNSON: op. Cit., p. 133.

(٤٩) سبيرز، المرجع السابق، ص ٢٢٨.

(٥٠) المرجع نفسه، ص ٢٢٨.

(٥١) المرجع نفسه، ص ٢٣٣-٢٣٤.

(٥٢) المرجع نفسه، ص ٢٣٦.

(٥٣) Casey Tel, 11 November 1943, Sprs 111/3.

(٥٤) Charles DE GAULLE: *Les Mémoires de Guerre*, T.2, pp. 597-598.

وبيار زيادة: **التاريخ الديبلوماسي لاستقلال لبنان**، ١٩٦٩، ص ١٠٥.

(٥٥) سبيرز، المرجع السابق، ص ٢٤٤.

(٥٦) المرجع نفسه، ص ٢٤٦.

(٥٧) المرجع نفسه، ص ٢٤٦.

(٥٨) المرجع نفسه، ص ٢٦٠.

(٥٩) سبيرز، Tel. 699, 17 nov. 1943, Sprs 111/3 .

(٦٠) سبيرز، المرجع السابق، ص ٢٦٢. وكذلك منير تقيّ الدين، المرجع السابق، ص٢٠٩.

(٦١) سبيرز، المرجع السابق، ص ٢٦٥.

(٦٢) المرجع نفسه، ص ٢٦٦.

(٦٣) المرجع نفسه، ص ٢٦٨-٢٦٩.

(٦٤) المرجع نفسه، ص ٢٨١.

(٦٥) Spears, Tel. 790, 30 nov. 1943.

(٦٦) GAUNSON, op. Cit., p. 140.

(٦٧) سبيرز، المرجع السابق، ص ٢٤١-٢٤٢.

(٦٨) المرجع نفسه، ص ٢٤٢-٢٤٣.

(٦٩) GAUNSON, op. Cit., p. 129.

(٧٠) المرجع نفسه، ص ١٢٩.

(٧١) المرجع نفسه، ص ١٣١.

(٧٢) MACMILLAN, *War Diaries*, pp. 291-305.

(٧٣) FO 371/35185/E 6963, F.O. TEl, (3590), 15 nov. 1943.

(٧٤) GAUNSON, op. Cit., p. 137

(٧٥) سيتون وليمز: **بريطانيا والدول العربية (١٩٢٠-١٩٤٨)**، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، مكتبة الأنجلو المصرية، لا.ت.، ص ١١-١٢.

البحث الثالث:

حميد فرنجيّة:

بطل الجَلاء*

في تاريخ كل شعب مفاصل حاسمة تشكّل منعطفات بارزة تدخل الذاكرة الجماعية فيتمّ التأريخ انطلاقاً منها. وإذا كان صحيحاً أنّ الشعوب هي التي تصنع التاريخ وليس الأفراد، فالصحيح أيضاً أن هناك قادةً أفذاذاً يجسِّدون في سلوكهم ومواقفهم وأفكارهم المصالح العميقة لشعوبهم ويطبعون التاريخ ببصماتهم الخاصّة.

هكذا ننظر إلى الحدث الكبير في تاريخنا المعاصر: تحقيق الجلاء منذ خمسين سنة (١٩٤٦)، والجلاء هو جوهر الاستقلال. وهكذا ننظر إلى دور حميد فرنجيّة الزعيم الوطني الكبير الذي جسّد مع قلّة من رفاقه - وفي طليعتهم رياض الصلح - روح الشعب اللبناني وكرامته والعنفوان.

في هذا البحث، سأحاول أن أركّز على ستّ ركائز شكّلت قاعدة الانتصار لزعيمنا الوطنيّ الكبير في معركة الجلاء.

أولاً: جدليّة الجلاء والسيادة التامّة:

الهدف الأول للبنان – بالنسبة إلى فرنجيّة – كان الجلاء منذ وضعت الحرب أوزارها. وإذا كان لا بدّ من تفاوض مع فرنسا وبريطانيا فيجب أن يدور حول كيفية الجلاء وتاريخه، لا حول مبدأ الجلاء نفسه الذي لم يعد بحدّ ذاته قابلاً للتفاوض. وكان من الصعب عليه أن يفهم، كيف أن جلاء جيوش أجنبيّة متمركزة في أرض دول مستقلّة أعضاء في الأمم المتحدة، يحتاج إلى حلّ محدّد. فالحلّ هو الجلاء، ولا حلّ سواه. ويضيف: "إننا لا نستطيع أن نعترف لأحد سوانا بحق تأمين أمننا الذاتي، ولا حتى الأمن الجماعي على أراضينا الخاصّة"(١).

في أوّل تقرير أمام مجلس النواب بعد تعيينه وزيراً للخارجية في حكومة سامي الصلح (٣ أيلول ١٩٤٥)، أكّد حميد فرنجية: "نحن نريد أن تجلو جميع الجيوش عن بلادنا دون استثناء لنتمتع بسيادتنا الكاملة"(٢).

وبمواجهة التيارات التي كانت تسعى لاستبدال نفوذ بآخر، أكّد فرنجيّة: "نحن لا يمكننا على الإطلاق أن نعترف بأي توازن دولي. فهناك توازن واحد هو المساواة بين جميع الدول الأجنبية، فالجميع في نظرنا متساوون. ونحن نطلب جلاء الجيوش وكل الجيوش، ولا نعطي امتيازات لأحد. وإذا فتحنا الباب فبوجه الجميع،وإذا أغلقناه فبوجه الجميع أيضاً"(٣).

وبمواجهة البيان المشترك البريطاني الفرنسي الصادر في ١٣ كانون الأول ١٩٤٥ الذي وقّع في لندن بين وزير الخارجيّة البريطاني بيفن وسفير

فرنسا في بريطانيا، رنيه ماسّيغلي، أكّد فرنجية إلى مجلس النواب: "إنّي أؤكّد لكم أنّنا لن نسكت ولن نوافق على ذلك، لأنّ سياسة الحكومة التي لم تزل تتمشى عليها هي أنّها لا تتقيّد بأي اتفاق لم تكن مشتركة بوضعه وموقعة عليه"(٤). ويطمئنهم قائلاً: "سوف لا يحصل أي انتقاص من استقلال لبنان أو سيادته"(٥).

"فالاستقلال غير منازع به والسيادة قد استُكملت، ولسنا مستعدّين أن نتنازل قيد ذرّة عن الاستقلال أو عن السيادة". وفي مجال تفنيده للإتفاق الفرنسي – البريطاني، أكّد، في ٢١ كانون الأول ١٩٤٥، "بأنّ الاستقلال والسيادة أمران مقرّران لا يدخلان في نطاق أي بحث، فهما قدس الأقداس في نظر الأمّة والمجلس والحكومة". ثم أضاف: "أحبّ أن يعلم في الخارج أنّ السياسة اللبنانيّة واضحة كل الوضوح، وهي منذ أن تسلّم اللبنانيون إدارة شؤونهم. نريد علاقة طيّبة مع الجميع ولن نفضّل أحداً على أحد، ولكن على الدول الصديقة أن تضع نصب أعينها هذه الحقيقة: لن يقبل لبنان يوماً إلاّ أن يكون مستقلاً سيّداً عزيزاً حراً"(٦).

وفي ٢٢ كانون الأول أرسل حميد إلى مفوضية لبنان في باريس البرقية التالي نصُّها: "يرفض لبنان أن يكون ممرًّا لعمل ضدّ استقلال البلاد العربيّة الصديقة، وليس هناك ما يمنع قيام علاقات ودّية بين لبنان والعالم أجمع بشرط مسبق، وهو الجلاء التام وتمتّع لبنان باستقلاله وسيادته كاملين"(٧).

وفي مجال آخر يؤكّد هذا القائد الوطني: "أنّ سياسة لبنان واضحة، لا

لبس فيها ولا إبهام. فلبنان يتمتّع – والحمد لله – باستقلاله وسيادته ضمن حدوده الحاضرة، وقد دخل الجامعة العربيّة على هذا الأساس، وهو لن يرضى عن هذه السياسة بديلا" (٨).

ثانياً: جدليّة الجلاء والسيادة والوحدة والديمقراطيّة

كان حميد من العقول السياسيّة القليلة التي طرحت نهجاً إصلاحياً متماسكاً على صعيد الفكر وعلى صعيد الممارسة. فهو من دعاة فرض الضريبة التصاعديّة، والتأكيد على التربية المدنيّة، من خلال مناهج التربية وتعليم التاريخ، ومع العدالة الاجتماعية. وهو من أول المنادين بقيام الجامعة اللبنانية عام ١٩٤٨ بحيث تكون مسكونة بروحيّة الأونسكو، وكان محباً للقانون وصون النظام والعدالة. وكان ملتزماً بروح الوحدة الوطنية. أليس هو القائل "الشرّ يصبح خيراً متى يتّفق عليه اللبنانيّون، والخير يصبح شرّاً متى يختلف عليه اللبنانيّون". ثم أليس هو القائل: "فلنبدأ باحترام دين الآخرين كي يكون ديننا محترماً". "إنّ هذا الكيان لن ينال أحد منه شيئاً طالما أنّ طوائفه وأبناءه متفقون عليه". وحذّر من أنّ الشعوب "التي لا تخضع لنظام المبادئ سترضخ عاجلاً أم آجلاً لاستبداد القوة"(٩).

لقد كان حميد – بموقفه العمليّ وآرائه النظريّة – بمثابة الرمز الوطني الذي يتعدّى الحزب والطائفة. لقد كان تجسيداً لروح الوطن ولعنفوانه ومصيره ومصالحه.

في وقت كان كبار من قادة البلاد يتسكّعون أمام مكتب المندوب السامي، طلب حميد من رئيس الديوان أن ينقل إلى المندوب الفرنسي الرسالة التالية:

"إبلغ إلى السيّد المندوب أن مقرّ وزارة الخارجيّة هو في ساحة النجمة، فإذا كان بحاجة إلى أي معلومات، فليتّصل بالوزارة، وأبلغ إلى السيّد المندوب أيضاً أنّه إذا كان هو كسفير يمثل فرنسا، فإنّي كوزير أمثّل لبنان"(١٠).

ولقد كان يحذّر اللبنانيين من يوم "تضطر فيه الطوائف في هذا البلد إلى أن تصبح أحزاباً، فيُقال الحزب المسلم والحزب المسيحي. وفي مثل هذا اليوم تبدأ نهاية لبنان"(١١).

"إنّ الخير كل الخير هو ما يوصل بين اللبنانيّين، والشرّ كل الشرّ هو ما يصدّع الوحدة الوطنية"(١٢).

كان يؤكد على قوة الإتحاد، وضرورة التلاحم الوطني، ووجوب جمع المواطنين حول مشروع وطنيّ واحد. وكان حريصاً على العودة إلى الحكومة ورئيس الجمهوريّة للتشاور في الخطوات الواجب اتخاذها. وبدورها كانت الحكومة تمحض حميد وأعضاء الوفد الثقة التامة: "يمكنكم، عندما ترون الوقت مناسباً، أن ترفعوا مسألة الجلاء أمام الجمعيّة العموميّة أو مجلس الأمن بالطريقة التي ترونها مناسبة"(١٣). وبرغم إبلاغ وزارة الخارجية فرنجيّة أن أحد أعضاء الوفد (الرئيس الأسبق كميل شمعون) يقترح العودة إلى لبنان

والدعوة الفورية إلى مؤتمر رباعي، إلاّ أنّ فرنجية والصلح وسالم استمرّوا في صمودهم بإجراء المفاوضات.

لقد كان حميد داعية إصلاح في العمق: "ينبغي أن نصلح بشكل خاص عاداتنا السياسيّة، وعلينا أن نربّي لبنان تربية مدنية حيث نحوّل الناخب إلى مواطن. وحدها التربية للمواطن كفيلة بالمساعدة على إزالة الانقسامات والنزاعات الفئوية بين اللبنانيين، ووحدها كفيلة بأن تخلق بين اللبنانيين تلاحما تزداد ضرورته باستمرار، وعمل الدولة مهم بالنسبة لتكوين المواطن اللبناني"(١٤).

ثالثاً: جدليّة الجلاء والسيادة في إطار التحالف مع الداخل العربيّ انطلاقاً من سوريا:

على قاعدة الاستقلال والسيادة التامّة غير المنقوصة للدولة اللبنانية، تفهّم حميد فرنجية الروابط التي تجمع لبنان دولةً وشعباً واقتصاداً وتاريخاً مع الدول العربية وبخاصة الجارة الأقرب سورية. فكان يتمسّك بأهمية التحالف معتقداً أنّه "إذا فقدت سوريا استقلالها أو سيادتها... فكيف يمكن أن نتصوّر لحظة واحدة أن بوسع لبنان المحافظة على استقلاله وسيادته؟" (١٥). وفي الرّد على البيان الثنائي الفرنسي – البريطاني، أكّد الزعيم الوطني: "نحن نعمل يداً بيد مع الحكومة السورية ونتشاور قبل كل خطوة نخطوها. فالمصلحة واحدة والهدف واحد والخطة والعمل موحّدان. فلا نحن نقبل ولا

الحكومة السورية تقبل بأي عمل من شأنه أن يغيّر وضعنا، إنْ في داخل هيئة الأمم المتحدة أو بالنسبة إلى جامعة الدول العربية"(١٦).

وفي ٤ شباط ١٩٤٦، أرسل الوفدان اللبناني والسوري رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تريغفي لي يعرضان فيها الخلاف القائم بينهما وبين بريطانيا وفرنسا، ويطلبان رفع هذا الخلاف إلى مجلس الأمن لكي يوصي بالجلاء التام والمتزامن للجيوش الأجنبية عن الأراضي السورية واللبنانية.

وفي مجلس الأمن، بتاريخ ١٥ شباط ١٩٤٦، عرض حميد فرنجيّة بالتفصيل وجهة النظر اللبنانية – السورية المشتركة. واستمرّ التنسيق عميقاً حتى تحقيق النجاح في مفاوضات باريس.

هذا الموقف هو في صلب قيام الميثاق الوطنيّ الذي تمّ التوصّل إليه منذ العام ١٩٣٨ وتبلور في عام ١٩٤٣. وحميد فرنجية كان يعرف بعمق جوهر المعادلة التي رسّخت وحدة الإرادة الوطنيّة، وهي في أساس قيام واستقلال الدولة. هكذا جمع في شخصه محصل الخطين التاريخيين المتصارعين في لبنان منذ العام ١٩٢٠:

خطّ أغلبية النخب المسيحية الرافضة للإندماج في أي كيان عربيّ والمدافعة بقوة عن استقلال الدولة اللبنانية وهاجسها ممارسة الحرية، والساعية بسبب ذلك للإستعانة بالغرب.

وخطّ أغلبية النخب الإسلامية الداعية للإندماج مع الداخل العربي

والمتخوفة من أطماع الغرب، وهاجسها ممارسة التحرّر.

لقد جسّد الزعيم الاهدنيّ خطّ الحرية والتحرّر.

لم يساوم في جوهر المسألة اللبنانية: مسألة الدولة. ولم يناور في جوهر الإنتماء العربي للدولة: مسألة التحالف مع الداخل انطلاقاً من سوريا.

وكان في موقفه هذا المهندس الفذ للمعادلة التي، إذا اختلّت قواعدها، تقع الكارثة على الجميع.

رابعاً: جدليّة الجلاء والسيادة في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية

كان حميد عميق الإطّلاع على القانون الدولي. وفي هذا الصدد، كان يشير إلى أن المادة ٧٨ (من ميثاق الأمم المتحدة) تنصّ على أنّ نظام الوصاية لا يجوز أن يُطبّق على البلدان التي أصبحت في عداد الأمم المتحدة، وأنّ العلاقات بين هذه البلدان يجب أن تُبنى على احترام مبدأ المساواة في السيادة"(١٧).

ويضيف: "إنّ لبنان لا يرتجي خيراً من القوة وهو يرتجي كل الخير من العدل والقانون الدوليين"(١٨). وفي مجال مواجهة البيان الفرنسي – البريطاني الصادر في ١٣ كانون الأول عام ١٩٤٥ اعتبره فرنجيّة مجرّداً من أيّة قيمة لأنه يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ولاسيما المادة الثانية منه، وهو

خرق لمبدأ سيادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويذكّر فرنجية بسوابق عصبة الأمم حيث خرق ميثاقها وما أدّى إليه هذا الأمر، ويؤكّد على ضرورة تطبيق المبادئ الأساسيّة لميثاق الأمم المتحدة، داعياً مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار يوصي بالانسحاب الفوري الكامل والمتزامن للجيوش الأجنبية(١٩).

وإزاء تذكير وزير خارجية فرنسا بيدو بصكّ الإنتداب كسبب لتمسّك فرنسا بعدم الإنسحاب، أكّد فرنجية: "هذا الإنتداب مات بالنسبة إلينا، ودُفن بتوقيع (ميثاق الأمم المتحدة). ونحن لم نعد نعترف لأيّ كان بحق التذرّع به، وخصوصاً ابتغاء الحصول على امتيازات بفضل هذا الانتداب"(٢٠).

وكان حميد عميق الإطلاع على السياسات الدوليّة والعوامل المؤثّرة فيها. فبعد وصوله كرئيس للوفد البناني إلى لندن قام بالاتصالات الكثيفة، فكان الإتحاد السوفياتي مستعداً لدعم الحكومة اللبنانية، وتفهمت الولايات المتحدة الموقف اللبناني حيث عبّر الأميركيون عن رأيهم بأن الإتفاق الفرنسي – الانجليزي مخالف لميثاق الأمم المتحدة. وكان فرنجية محط تقدير أغلب الوفود في مجلس الأمن لذكائه ووضوحه وشجاعته وديبلوماسيّته.

وحتى في الجانب الفرنسي، عمل فرنجية على إقناع الكثير من الشخصيات ولعب على بعض التناقضات والتباينات والصداقات، الأمر الذي ساعد في تمرير وجهة النظر اللبنانية(٢١). ومن هذا المنظار كان يجمع الصلابة إلى الواقعيّة، وكان يعرف أنّ قدر الدول الصغيرة هو الإستفادة من تناقضات الدول الكبيرة للحفاظ على مصالحها.

وهكذا، عندما دُعي إلى باريس من قبل بيدو للتفاوض، وافق على ذلك برغم تحفّظ البعض. فقد كان يعرف أن البريطانيين كانوا يلعبون لعبة مزدوجة: الرضوخ ظاهراً لقرار مجلس الأمن من جهة، واستعادة السيطرة السياسية على البلاد من خلال ضغوط على بعض قادتها من جهة ثانية. واتّبع فرنجية في باريس سياسة النفس الطويل والإنتظار مراهناً على إمكانية التباين بين الموقفين الفرنسي والإنجليزي. وفي كلّ الأحوال، كان يشدّد على الكتمان والصلابة: "أحذّركم من أية محاولة تقوم بها البعثة (الفرنسية) في بيروت، وأوصيكم بالصلابة"(٢٢).

خامساً: التوقيع على اتفاق الجلاء في باريس يتطلّب رضى روما

تم التوقيع على اتفاق الجلاء في ٢٤ آذار ١٩٤٦ في الكي دورسه بباريس. وفي هذا الصدد أرسل حميد فرنجيّة البرقية التالية: "أنهينا اليوم بتمام الساعة الواحدة تبادل الرسائل في الكي دورسه. النّص مع رياض وسالم اللذين سيسافران الليلة بطريق الجو. سأغادر قريباً إلى روما. فرنجيّة"(٢٣).

إنّ المهمة التي انتدب الوفد نفسه من أجلها في مجلس الأمن وفي فرنسا نجحت نجاحاً تامّاً. وما هو لافت استمرار، لا بل تعمّق أواصر الصداقة بين لبنان وفرنسا بعد المفاوضات كما قبلها.

وبحسّه الجيوبوليتيكي السليم، كان يعرف جيداً أهمية باريس وروما، في قيام لبنان الدولة بموازاة تسليمه بدور الجيران العرب في هذا المجال.

وكما حصل بعد مؤتمر سان ريمو ونجاح الوفد اللبناني الثالث بضمّ البقاع إلى الدولة اللبنانية، إذ قام رئيس الوفد المطران عبداللّه خوري بالانتقال إلى روما، حيث وقّع البابا على خريطة لبنان الكبير كدليل رضى وتأييد لقيام الدولة اللبنانية، هكذا وبعد أكثر من ربع قرن، قام حميد فرنجية، بعد انتصاره بتوقيع اتفاق الجلاء مع الفرنسيين، بالمجيء إلى روما للحصول على اعتراف الكرسي الرسولي باستقلال لبنان. وهكذا حقّق أول اتفاق من نوعه في الشرق. كما تمّ الاتفاق على إقامة علاقات ديبلوماسية بين لبنان وإيطاليا(٢٤).

في ١٤ نيسان ١٩٤٦، عاد حميد فرنجية إلى بيروت، ولأسباب مختلفة، رفض رفضاً قاطعاً أي استقبال رسمي. لقد كان حريصاً على فضح القوى التي انتقدت اتفاق الجلاء كما أنّه تحفّظ بشدّة إزاء ملء وزارة الخارجية، أثناء غيابه، بأشخاص غير أكفياء. وعزم على تقديم استقالته من الحكومة ما لم تُلغَ جميع التعيينات في الخارجيّة، وما لم يلقِ بياناً مسهباً أمام البرلمان يشرح فيه دقائق مهمّته في كل من لندن وباريس وروما، يطرح على أساسه الثقة بشخصه كوزير(٢٥).

وإزاء تحفّظ الحكومة، قدّم فرنجية استقالته التي رُفِضَت. لكنّه أصرّ على موقفه، فما لبثت حكومة سامي الصلح أن سقطت بعد أسابيع.

سادساً: حميد فرنجيّة يحدد الطريق

في ٣١ كانون الأول ١٩٤٦، ألقى الزعيم الوطنيّ الكبير حميد فرنجية خطاباً في مقرّ حزب النجادة نقتطف منه بعض النقاط:

١ - "لقد تعوّدت صخور نهر الكلب أن تحمل النقوش والتذكارات وأن تسجّل فتوحات الفاتحين. ولكنّها لم تسجّل غير هذا الانتصار للبنانيين على أرض لبنانية".

٢ - "لم يمت مَن مات (في معركة الاستقلال) دفاعاً عن المسيحيّة أو انتصاراً للإسلام، بل للدفاع عن فكرة قوميّة استقلاليّة صحيحة هي أن يعيش لبنان حرّاً مستقلاً".

٣ - ويلخص الأسباب التي أوصلت لبنان إلى هذا التوفيق بسببين: "السبب الول هو اتحاد الكلمة، والسبب الثاني هو أنّ اللبنانيّين توكّلوا على أنفسهم قبل كل شيء".

٤ - "لا توفيق في المستقبل إلا إذا بقيت هاتان الحقيقتان أساساً لكلّ عمل".

٥ - ويضيف شرطاً ثالثاً، وهو ضمان "حريات الفرد لأنه لا يمكن للعبيد أن يأتوا بأعمال مجيدة".

أما اليوم، وبعد خمسين سنة على معركة الجلاء، فنحن نقف على المفترق: الدولة اللبنانية غير مستقلّة. وجلاء الجيوش المعادية والصديقة في جوهر المسألة الوطنيّة. ولا دليل لعملنا إلا مواقف الكبار أمثال حميد فرنجيّة.

طيّب الله ثراه في إهدن الغالية.

ألم يقلْ في أكثر من مناسبة: المسألة هي مسألة رجال أكثر منها مسألة قوانين ودساتير. فأين هم الرجال؟

الهوامش

* بحث صدر في: **لبنان – خمسون سنة على الجلاء (١٩٤٦-١٩٩٦)**، منشورات الحركة الثقافيّة – انطلياس، ١٩٩٧، ص ٤٠-٤٩.

(١) محاضر مجلس الأمن، الجلسة ٢١، ١٩٤٦/٢/١٥.

(٢) جلسة مجلس النواب، ٣ أيلول ١٩٤٥.

(٣) جلسة مجلس النواب، ١٣ كانون الأول ١٩٤٥.

(٤) جلسة مجلس النواب، ١٧ كانون الأول ١٩٤٥.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) **الجريدة الرسمية**، جلسة مجلس النواب في ٢٤ كانون الأول ١٩٤٥.

(٧) برقية رقم ١٧١ تاريخ ٢٢ كانون الأول ١٩٤٥، من محفوظات حميد فرنجية.

(٨) PLESSIER, François: ***Etat Juif et monde arabe***, Ed. Gaucher, Paris, 1949, pp. 273-274.

(٩) **لسان الحال**، ١٩ أيار ١٩٥١.

(١٠) نبيل وزينة فرنجية: **حميد فرنجية، لبنان الآخر**، ج١: **نحو الحريّة**، تعريب الأستاذ جورج أبي صالح، منشورات ملف العالم العربي، بيروت ١٩٩٣، ص ١٣٨.

(١١) المرجع السابق، ج٢، ص ١٨٦.

(١٢) جلسة مجلس النواب، ١٢ أيلول ١٩٥٥.

(١٣) برقيّة مؤرّخة في ٢٦ كانون الأول ١٩٤٦.

(١٤) محاضر جلسة مجلس النواب في ١٤ أيار ١٩٤٥.

(١٥) نبيل وزينة فرنجية: المرجع السابق، ص ٢١.

(١٦) المرجع نفسه، ص ٢٠٧.

(١٧) **الجريدة الرسمية**، جلسة مجلس النواب، ٤ أيلول ١٩٥.

(١٨) المرجع نفسه.

(١٩) محضر مجلس الأمن، الجلسة ٢٠، ١٥ شباط ١٩٤٦.

(٢٠) يوميّة مجلس الأمن، الجلسة ٢٢، ١٦ شباط ١٩٤٦.

(٢١) منير تقيّ الدين، **لبنان ماذا دهاك**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٧٩، ص ٢٨٥.

(٢٢) نبيل وزينة فرنجية: المرجع السابق، ص ٢٦١.

(٢٣) المرجع السابق، ص ٢٦٦.

(٢٤) المرجع نفسه، ص ٢٦٩.

(٢٥) جريدة ***L'Orient***: العدد ٥٧٣١، ٢٣ نيسان ١٩٤٦.

محتوى الكتاب

الصفحة